# مراسلات أممية

## السلطة والطابع الطارئ للأزمة البيئية

Stefan Müller (climate stuff) from Germany - The Red Rebel Brigade, CC BY 2.0

العدد 744 أيار / مايو 2026

- آدم هنية: العدالة في الشرق الأوسط هي أيضاً قضية من قضايا المناخ •
- التحرر الذاتي للعمال والمضطهدين: دروس من الثورتين الألمانية والاسبانية •

## صوت أممي باللغة العربية

ببالغ السرور بتنا اليوم قادرين على إصدار مجلتنا مراسلات أممية باللغة العربية، شقيقة لـ انترناشونال فيوبونت الانجليزية وانبركور الفرنسية، يندرج هذا المشروع، الصادر بإشراف مكتب الأممية الرابعة، في استمرار لمختلف الإصدارات المنجزة باللغة العربية: المناضل-ة والخطوة [للاستكمال]. لكن الأحداث الجارية بالشرق الأوسط منذ سنة حدت بنا إلى الاهتداء إلى سبيل مجلة ذات استهداف دولي. تُبرز حرب الإبادة في فلسطين، متبوعةً بالهجمات على لبنان وقريباً على إيران، من قبل إسرائيل، الحاجة الملحة إلى رد فعل عالمي، نسعى إلى الإسهام فيه. كما يوضح تعاونُ الأنظمة العربية بالمنطقة البغيض مع الدولة الصهيونية ضرورة بناء بديل. لا سيما أننا نعلم بأن منع المظاهرات في جل البلدان الناطقة بالعربية يطابق خوفاً هائلاً من التعبئات التي من شأنها إعادة الوصل مع الربيع العربي وزعزعة تلك الدول، ومن ثمة السيطرة الإمبريالية.

يتمثل مشروع مراسلات أممية في الإسهام في بديل للإمبريالية - الأمريكية والأوروبية بالمقام الأول، لكن دون تنازل لسائر القوى الكبرى، الصين أو روسيا، التي تعارك كلها من أجل السيطرة على العالم، ولا للرأسمالية التي باتت أزمتها جلية عبر العواقب المدمرة للأزمات البيئية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. تندرج معركتنا في حفز لنضالات المستغلين/ات والمضطهدين/ات، وبوجه خاص من أجل حقوق النساء ومجتمع الميم-عين، ومن أجل المساواة والتحرر، من أجل مجتمع اشتراكي ايكولوجي.

وليست مجلتنا بالطبع غير إسهام متواضع في هذا المشروع الثوري، لكننا نأمل أن يتيح نشر في الآن ذاته لمقالات تحليل للوضع في بلدان عديدة وللوضع العالمي، وسرداً للنضالات الاجتماعية ولعناصر توجه من أجل الفعل صوب المناضلين/ات الذين يستشعرون العزلة في بلدان تحكمها أنظمة مستبدة، قلنا نأمل أن يتيح شدَّ العضُد ومنحَ تماسك يتيح المساعدة على الفعل.

ستتقاسم مراسلات أممية، في وهلة أولى، مقالات مترجمة بجهودنا، منشورة عادة في انترناشيونال فيوبونت وانبركور، كي نقترح بسرعة مقالات تتناول بنحو خاص المنطقة الناطقة بالعربية. لذا عرّفوا بمراسلات دولية وبموقعها وبشبكاتها الاجتماعية، من أجل الإسهام في بناء صوت أممي اشتراكي ايكولوجي وثوري للقرن 21.

# المحتويات

العدد 744 أيار / مايو 2026

## الافتتاحية

أنطوان لاراش — مسارات المقاومة المتعرجة 3

## غينيا

بول مارسيال — غينيا في دوامة الديكتاتورية 5

## الدولة الاسبانية

جوليا كامارا واؤول كامارغو
اليسار عند مفترق الطرق: ملاحظات من أجل بناء جديد 7

## الشرق الأوسط

آدم هنية
العدالة في الشرق الأوسط هي أيضاً قضية من قضايا المناخ 12

## الحملات

خوان تورتوسا — ضد مجموعة السبع، لنبني المقاومة الأممية في جنيف 17
الدعوة الوحدوية — لا لحلف الناتو! 19

## استراتيجية

مارتين لالانا وجوليا مارتي — السلطة والطابع الطارئ للأزمة البيئية 21
أوراز أيدن
التحرر الذاتي للعمال والمضطهدين: دروس من الثورتين الألمانية والاسبانية 27

## مؤتمر مناهضة الفاشية

ماريانا ريسكالي
حزب الاشتراكية والحرية والنضال المناهض للفاشية 32
مادودا كوبي — جنوب أفريقيا: الحاجة إلى قيادة جديد للطبقات الشعبية 34

مراسلات أممية

https://alomamia.org/

https://linktr.ee/alomamia

**لكي يتنسى للمراسلات الأممية الاستمرار، عرفوا-ن بها! اشترك-ي الآن!**

# مسارات المقاومة المتعرجة

**إيران، لبنان، أوكرانيا، فلسطين، مالي، الكونغو، السودان... يبدو أن بؤر الحروب تتزايد باستمرار، مجسدةً حجم الأزمة الرأسمالية ومُظهرة في الوقت نفسه حجم التحديات التي يتعين مواجهتها.**

**بقلم**
**أنطوان لاراش**

كان من المقرر عقد مؤتمر بورتو أليغري المناهض للفاشية من أجل سيادة الشعوب في عام 2024، لكنه أُرجئ على إثر الفيضانات المروعة التي ضربت المدينة – وهي إحدى العواقب المباشرة لتسارع أزمة المناخ. وقد جمع المؤتمر عدة آلاف من المشاركين والمشاركات من جميع أنحاء العالم لمواجهة صعود الفاشية والأنظمة الاستبدادية والحروب. إنه نجاح لا حدال فيه؛ فمنذ أكثر من 20 عامًا لم نشهد مثل هذا الحدث الدولي وذي الطابع التعددي الذي يجمع الحركات الاجتماعية والنقابات والأحزاب من جميع أنحاء العالم من أجل لتفكير ومحاولة العمل.

## القليل من الإنسانية في عالم تسوده الحروب

بالنسبة المناضلين والمناضلات الذين حضروا المؤتمر، كان ذلك بمثابة متنفس حقيقي. كان هناك مناضلات ومناضلون أفارقة، وأوكرانيون وأوكرانيات إلى جانب حلفائهم الروس المعارضين لبوتين، ووفود من الولايات المتحدة وكندا وأوروبا وأمريكا اللاتينية وآسيا. وقد خلق ذلك دينامية إيجابية للغاية، وشبكات للتبادل، وتفاهما مشتركا من شأنه المساهمة في إعادة بناء أممية ملموسة.

لكن للمؤتمر أيضًا حدوده، سواء تعلق الأمر بالمشاركة غير الكافية للحركات الاجتماعية الإصلاحية الكبرى (النقابات والجمعيات والأحزاب...) أو بسبب الالتباسات السياسية المرتبطة بالوضع الذي نعيشه.

وهكذا، لم يكن من الممكن أن يعتمد المؤتمر موقفاً داعماً للمقاومة الأوكرانية ضد الغزو الذي تشنه روسيا بقيادة بوتين، بسبب وجود تيارات موالية لروسيا – أو على الأقل تنقل جزءاً من دعايتها المعادية لأوكرانيا بذريعة النضال المتشدد ضد حلف الشمال الأطلسي. والأسوأ من ذلك، أن ممثلاً (غير مباشر) عن النظام الإيراني تدخل خلال إحدى المناقشات، مُتخفياً وراء خطاب معادٍ للإمبريالية، ومغلفا بلغة ناعمة الطبيعة الدموية للنظام الحاكم في طهران، المسؤول عن قمع تسبب في مقتل عشرات الآلاف من الأشخاص. إنه لتناقض صارخ، في مؤتمر مناهض للفاشية، أن يُسَمح لممثل البلد الذي يستجيب بلا شك أكثر من غيره لخصائص الفاشية بالتعبير عن نفسه.

## الضرورة الملحة والاحباطات

هناك إغراء كبير، حتى في أوساط اليسار الأممي، بإدارة الظهر للمؤتمر لهذه الأسباب، ومحو كل ما ترتب عنه من إيجابيات، والمساهمة التي يقدمها في سبيل بناء تدخل ملموس على الصعيد الدولي.

النضالات ضد الحروب، والأساطيل (من أجل غزة أو كوبا...)، والنضال من أجل المناخ، ومن أجل الأجور، والتعبئة النسوية، المعارك، إذن، لا تنقصنا. لكن، ومن المفارقات، أن تعدد الرهانات يبدو أنه يجعل تظافر النضالات أكثر صعوبة. من وجهة نظر تحليلية، تربط الأزمة الرأسمالية المتعددة الأبعاد التي سلط عليها الضوء مؤتمر الأممية الرابعة بين مُجمل الديناميات: الأزمة الاقتصادية، الأزمة البيئية المتسارعة، والحروب الإمبريالية والتوترات بين الامبرياليات، وصعود اليمين المتطرف، وتصاعد العنف الرجعي ضد النساء، والمثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولين-ات جندريا (LGBTI)، أو الأشخاص المعرضون للتمييز العنصري. كل هذا متسق للغاية ويعزز القناعة بضرورة ثورة اجتماعية عالمية. ولكن، كما يشير مارتين لالانا وجوليا مارتي في مقالهما «السلطة والطابع الاستعجالي للأزمة البيئية»(1)، فإن خطورة الوضع، في ساحة من الساحات، تقنع قطاعات مناضلة واسعة جداً بضرورة تقديم جواب جزئي، إذ يعتقد هؤلاء أنهم يجدون إمكانية حل معركة واحدة، إن لم يكن جميع المعارك.

وهكذا، يأمل البعض العثور على حلفاء موضوعيين للقضية الفلسطينية في «محور المقاومة» المتمثل في إيران وحزب الله وحماس، مما يولد أوهامًا بشأن قدراتهم العسكرية وطبيعة مشروعهم السياسي. ويزداد هذا المأزق عمقا بقدر ما تبدو المشاريع الوطنية – من الجزائر إلى فنزويلا مروراً بالبرازيل– عقيمةً بشكل متزايد في ظل أزمة عالمية متفاقمة.

ويأمل آخرون في إضعاف حلف الشمال الأطلسي من خلال روسيا بوتين. ويعتقد البعض أن التخطيط الصيني يحمل حلاً للأزمة. بينما يمدح آخرون المكاسب الديمقراطية الغربية، متناسين الثمن الذي تدفعه الشعوب المضطهدة، وبأي سرعة تتخلى

(1) مراسلات أممية، العدد 744، ماي 2026.

الطبقات المسيطرة حتى عن فكرتها ذاتها. وأخيراً، هناك من يرون الفاشية في كل مكان، فيصبحون مستعدين لكل أنواع التسويات، فاقدين بذلك إدراك الضرورة الملحة، في مواجهة الفاشية الحقيقية -تلك التي تستجيب للأزمة بالتدمير المادي للحركة العمالية وللحريات التي اكتسبها المضطهدون- للعمل على تعزيز يسار مستعد للمواجهة مع الطبقات المسيطرة.

## التحليل من أجل الفعل

هنا تكمن المسألة والصعوبات: أي تحالفات لا مفر منها، وأي مشروع سياسي مستقل ينبغي الدفاع عنه. تسمح التحالفات بالعمل بشكل موحد في لحظة معينة حول نقطة محددة... ولكن لا يقتصر الأمر على ذلك: ففي فترة تراجع تنظيمات الطبقة العاملة، تمثل التحالفات أيضًا تبلورًا في لحظة معينة للقوى الاجتماعية، سواء كانت عابرة للطبقات (من أجل النضالات الديمقراطية أو المناهضة للإمبريالية على سبيل المثال) أو تجسيدًا للطبقة لذاتها.

© Fourth International

يجب أيضًا النظر إليها ليس فقط كتدخلات مُنتظمة، بل أيضًا فيما تنتجه بشكل د ينا ميكي : مسارات في الاتجاه الصحيح أو مآزق، اكتساب الثقة أو إهدار الطاقة. إن تحليل الوضع الملموس وإدراجه في السياق الأعم هو ما يجب أن يزودنا بالمؤشرات حول الخيارات الضرورية والملائمة.

وهكذا، قد يميل المرء إلى عزل الحروب التي تشنها الولايات المتحدة وحلفاؤها عن تلك التي تشنها روسيا أو عن الدفاع عن المصالح الأوروبية أو الصينية في العالم. بل وحتى تضمين كل ذلك في الأهداف المفترضة المشتركة لـ«أممية فاشية». تصل مثل هذه الرؤية بسرعة إلى حدودها، في إطار إعادة هيكلة للعالم، سواء على صعيد موازين القوى أو التحولات الاقتصادية. من ناحية، لأننا لا نستطيع عندئذ تفسير الصراعات بين «الفاشيين الإيرانيين» و«الفاشي ترامب». ومن ناحية أخرى، لأن اللحظة الراهنة، التي تبدو وكأنها تقسيم لمناطق النفوذ بين ترامب وبوتين، هي على الأرجح مرحلة قصيرة الأمد. وأخيراً، لأن أمة مُضطَهَدة، حتى لو كان يحكمها نظام رجعي للغاية، لا توجد على نفس المستوى في التناقضات العالمية مثل قوة إمبريالية.

## أكبر المواجهات هي التي ستأتي لاحقا

«الأزمات، والانتفاضات، والمظاهرات الجماهيرية هي ثلاث ظواهر ستحدث في السنوات القادمة»، كما يقول لنا مارتين لالانا وجوليا مارتي. لا شيء يضمن أن هذه التحركات ستؤدي، على المدى القصير، إلى تقاربات. بل على العكس، قد تخشى كل معركة، إدراكاً منها لضرورتها الجزئية، أن تضعفها المعارك الأخرى. ويواصل الرفاق: « إنها أحداث ستجعل الزمن السياسي مضطربا(...) يتطلب الاستعداد للتدخل في الأزمات والانتفاضات توسيع قاعدتنا، وتعزيز تحالفاتنا». في الواقع، تمتلك كل واحدة من هذه النضالات، بالنسبة لنا نحن الذين نضعها في سياق فهم شامل للنظام، طاقة لتهديد الوضع القائم في إطار رأسمالية غير مستقرة بالفعل: من يستطيع التنبؤ بتأثير ثورة محتملة في إيران على المنطقة والعالم بأسره؟ أو حتى تراجع الولايات المتحدة في مواجهة المقاومة المعادية للإمبريالية من قبل العديد من القوى في المنطقة؟ وما هو الأمل الذي سيولده ذلك في البلدان المجاورة؟

من ناحية أخرى، ما الشكل الذي قد يتخذه اليوم حركة عالمية جديدة من أجل المناخ؟ وماذا يترتب عن سقوط بوتين عقب هزيمته في أوكرانيا؟ هذه الأسئلة تعزز فكرة أن انتظار نتائج النضالات المناهضة للإمبريالية أو غيرها من النضالات القطاعية قد يقلب موازين القوى واليقينيات. خاصة في عالم حيث، أكثر من أي وقت مضى في التاريخ، كل شيء فيه مترابط. وحتى إذا تطلب ذلك قبول حلفاء ظرفيين، رجعيين أو إصلاحيين، «لا نُنسِبُ إليهم(...) كل الفضائل الثورية»(2).

## في مواجهة تنافر الأزمة

تذكرنا هذه الحالة في نواحٍ عديدة بـ«تنافر الأزمنة» الذي لاحظه دانيال بنسعيد في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، والذي حاول الإجابة عنه: «كيف يمكن، من تعددية فاعلين يمكن أن تجمعهم مصلحة سلبية مشتركة (مقاومة تسليع العالم وخصخصته)، تشكيل قوة استراتيجية للتحويل دون اللجوء إلى تلك الميتافيزيقا المشكوك فيها للذات؟ وأود أن أوضح مع ذلك أن الصراع الطبقي، بالنسبة لي، ليس شكلاً من أشكال النزاعات الأخرى، بل هو الناقل الذي يمكنه عبور التناقضات الأخرى وتجاوز انغلاق العشائر والطوائف والأعراق، إلخ».

إن الوقوف في طليعة النضالات الجزئية، وبناء التحالفات وتحمل التناقضات، مع الحفاظ على الاستقلال السياسي -الاستقلال الطبقي كما استقلال المشروع الثوري الاشتراكي البيئي- هو بلا شك المفتاح، فيما يتعلق بالتجمعات الدولية الكبرى التي يبدو أنها تعود إلى الظهور، من بورتو أليغري أمس، إلى الأساطيل البحرية من أجل غزة غدا، مرورا بمواجهة قمة مجموعة السبع في إيفيان في يونيو، والقمة المناهضة لحلف الشمال الأطلسي في يوليو في تركيا، والمنتدى الاجتماعي العالمي في كوتونو في بنين في أغسطس. وفيما يتعلق بالنضالات الاجتماعية الكبرى التي ستحدث حتمًا في الفترة المقبلة. ■

يوم 27 أبريل 2026

(2) «تناقضات قيادة وطنية برجوازية»، مشيل روفير، أنبركور عدد 80، الصادر في 26 يونيو 1980.

# غينيا في دوامة الديكتاتورية

**عزز الإجراء الأخير المتمثل في حل الأحزاب السياسية قيام ديكتاتورية تفضل اعتماد سياسة استخراجية مفرطة بدلاً من الاستجابة لاحتياجات السكان الاجتماعية.**

**بقلم**
**بول مارسيال**

جرى حل 40 حزبًا سياسيًا من قبل الحكومة الغينية ليلة الجمعة 6 إلى السبت 7 مارس، عشية الانتخابات التشريعية المزمع إجراؤها في مايو 2026. ومن بينها أبرز التشكيلات السياسية كاتحاد القوى الديمقراطية لغينيا (UFDG) بقيادة رئيس الوزراء السابق سيلو دالين ديالو، وتجمع شعب غينيا (RPG) بقيادة الرئيس السابق ألفا كوندي، واتحاد القوى الجمهورية (UFR) بقيادة رئيس الوزراء السابق سيديا توري.

## انقلاب عسكري على وقع أزمة

يندرج هذا الإجراء ضمن استمرارية مسار طويل يهدف إلى تعزيز ديكتاتورية ممادي دومبويّا. وهو عريف سابق في الفيلق الأجنبي للجيش الفرنسي، تسلق جميع الرتب عند عودته إلى غينيا، ليتولى قيادة مجموعة القوات الخاصة، وهي كتيبة النخبة، قبل أن يصبح لواءً في الجيش.

تسبب ألفا كوندي، بسعيه للفوز بولاية ثالثة من خلال تعديل الدستور، في أزمة سياسية خطيرة متسمة بمظاهرات واشتباكات في مدن البلد الرئيسية. وقد استغل دومبويّا هذا الوضع للإطاحة برئيس الجمهورية، الذي كان انتخابه غير شرعي.

وعند استيلائه على السلطة في 5 سبتمبر 2021، كان مامادي دومبويا قد صرّح بأنه لن يطيل البقاء في الحكم: «أود أن أؤكد هنا مجددا التزامي بأنني ولا أي عضو في اللجنة الوطنية للتجمع والتنمية (CNRD) وفي الهيئات الانتقالية سيترشح للانتخابات المقبلة، وليست لدينا أية نية للتمسك بالسلطة»(1)، واعدا في الوقت نفسه بعدم الترشح للانتخابات الرئاسية وضمان الحريات الأساسية للغينيين والغينيات. كما كان يؤكد على أن «إضفاء الطابع الشخصي على الحياة السياسية قد انتهى، ولن نُعهد السياسة إلى شخص واحد بعد الآن، بل إلى الشعب»(2).

## قمع شامل

وبعد مرور أربع سنوات أصبحت الحصيلة مرّة، إذ لم يتم الوفاء بأي من الوعود. والملصقات الممجدة لدومبيا منتشرة بشكل واسع في الفضاءات العمومية. وقد دفع بإقرار دستور جديد في 21 سبتمبر 2025، وافق عليه رسميًا 90% من الناخبين والناخبات، ما مكنه من الترشح للانتخابات الرئاسية لولاية مدتها سبع سنوات، قابلة للتجديد مرة واحدة. وعلى شاكلة الاستفتاء الدستوري، كانت الانتخابات الرئاسية مهزلة كبرى، حيث تم استبعاد المعارضين الرئيسيين من المنافسة. وجرى «انتخاب» دومبويّا رئيساً للجمهورية بنسبة بلغت 86,7% وفقا للإحصاء الرسمي.

ترافق هذا الاعتلاء للسلطة مع قمع متزايد الشدة. وجوبهت المظاهرات بقمع دموي، وعمّت سياسة الاختفاء القسري جميع أرجاء البلاد. اندرجت أسماء الصحفي سالي بيلالي سو، والمحامي محمد تراوري، وزعيمة اتحاد القوى الديمقراطية لغينيا (UFDG) نيني أوسو ديالو، ومنسق منتدى قوى غينيا الاجتماعية عبدول ساكو، وناشطا المجتمع المدني فونيكه مينغوي وبيلو باه، ضمن عشرات الأشخاص المختطفين، دون أن يقتفى أبدا أثر معظمهم. أما بالنسبة للذين واللواتي تم نفيهم، فإن السلطات تلاحق أقاربهم بلا هوادة. ومؤخراً، اختطف رجال

**بول مارسيال**
**بول مارسيال، مناضل من الأممية بفرنسا، عضو هيئة تحرير «افريقيا المناضلة»**

ملثمون شقيقة ووالدة تيبو كامارا، المستشار السابق لألفا كوندي، البالغة من العمر 84 عاماً.

استند الإجراء القمعي الجديد المتمثل في حل 40 حزبًا سياسيًا إلى مماحكات قانونية غير متماسكة. هكذا، كان من المقرر أن يعقد حزب اتحاد القوى الديمقراطية لغينيا (UFDG) مؤتمره يوم 6 يوليو 2025، لكن إحدى المحاكم أمرت بتأجيله إلى أجل غير مسمى. وبالتالي، فإن هذا الحزب قد حُلّ اليوم... لمجرد أنه امتثل لأوامر المحكمة.

ابتداء من الآن، تفقد الأحزاب المحظورة وضعها القانوني وشخصيتها الاعتبارية. ويُمنع استخدام اختصار أو اسم أو شعار هذه الأحزاب. كما احتجزت مقراتها وصودرت ممتلكاتها.

ويمثل هذا الأمر رهانا كبيرًا بالنسبة للدكتاتورية، لأن على الأقل الأحزاب الثلاثة الرئيسية تمتلك قدرة حقيقية على التعبئة

مامادي دومبويا خلال كرنفال الاحتفال بذكرى استقلال غينيا في 2 أكتوبر 2021.

وتشكل خطرًا على النظام، خصوصًا وأن سياسته الاجتماعية والاقتصادية كارثية.

## الاستخراجية ضد التقدم الاجتماعي

تتفاقم الوضعية الاجتماعية في غينيا: يعيش قرابة نصف السكان تحت عتبة الفقر. ويطال انعدام الأمن الغذائي 11% من سكان غينيا البالغ عددهم 14 مليون نسمة، بينما لم تكن النسبة سوى 2,6% في عام 2020، وهو إحدى أقوى معدلات الارتفاع في أفريقيا. وبدلاً من مكافحة الفقر المدقع، هاجمت السلطات الفقراء بوحشية. وهكذا، ودون أي إخطار مسبق، قامت الجرافات، برفقة الشرطة، فجرا بهدم الأكشاك الصغيرة لبيع الخردوات والمستلزمات المنزلية المقامة على أرصفة العاصمة. وتعد هذه المحلات التجارية الصغيرة للقطاع غير المهيكل مصدر رزق مئات العائلات. ولم يتخذ أي إجراء للتعويض ولا لإعادة توطينهم في سوق أو أي مكان آخر: فقد هؤلاء الناس وسيلة عيشهم بين عشية وضحاها.

لا تلتزم شركة غينيا لأشجار النخيل الزيتية ولأشجار المطاط (Soguipah) المملوكة بأكملها من قبل الدولة الغينية، بالحد الأدنى للأجور المحدد في 55 يورو شهريًا. فلا يتقاضى بعض العمال، الذين يعملون 170 ساعة شهرياً، سوى 7 يورو. ولا تتردد تلك الشركة في انتهاك حقوق العمال(3).

يرمي مخطط «الإقلاع» المسمى سيماندو 2040، من بين أمور أخرى، إلى استغلال أحد أكبر مناجم الحديد في العالم. وتعد السلطات بانتعاش اقتصادي، لكن المخاوف كبيرة بشأن العواقب البيئية، حيث يتواجد الموقع في جبال نيمبا، منطقة مصنفة ضمن تراث اليونسكو العالمي. وتشدد منظمة «كلايميت رايتس إنترناشونال»(4) التي أعدت دراسة للأثر البيئي، على أن «ينطوي مشروع استخراج خام الحديد في جبل نيمبا على مخاطر بيئية واجتماعية جسيمة من الصعب التخفيف من حدتها»، وتعبّر عن قلقها من «عواقب دائمة لارجعة فيها على المدى الطويل». كما يهدد المشروع بمفاقمة أوضاع الفلاحين: «فقد يؤدي إلى تدهور للأمن الغذائي وللاقتصاد المحلي، لكون البنى التحتية المنجمية سوف تفضي إلى تقلص، بل والقضاء، على المساحة المزروعة في قرى غباكوري وزوغيبو وبوسو المركز وسيرينغبارا وثوو. وسيزيد فقدان الأراضي الزراعية والرعوية من الضغط على العقار في مقاطعة هي بالفعل مجال لنزاعات مميتة بين مربي الماشية والمزارعين».

أما الانتعاش الاقتصادي الموعود، فسيفيد منه أساسا نخب البلد، سيما دائرة دومبويا، على ضوء عدد قضايا الفساد التي تم الكشف عنها(5). ويُعدّ اندفاع الرئيس لشراء العقارات في حي «لا مينيير» الراقي في كوناكري دليلا على ذلك.

## إخفاء هذه الدكتاتورية التي لا أتحمل رؤيتها

تعتبر المنظمة الاقليمية لدول غرب أفريقيا (CEDEAO)، منذ الانتخابات الرئاسية، أن النظام الدستوري قد استُعيد، ورَفَعت عقوباتها. وهو نفاق مشترك مع الحكومة الفرنسية، الراضية تماما بعدم وضعها في دائرة الاتهام على غرار ما فعلت دول الساحل، مالي وبوركينا فاسو والنيجر. وفي غينيا، على الرغم من الخطاب السيادي، فإن الحكومة لا تنزلق نحو الدعاية المعادية لفرنسا، لأن القوة الاستعمارية السابقة قد لا تتردد في تقديم الدعم للديكتاتورية من خلال التعاون العسكري والأمني. إذ يتمركز في كوناكري خبراء متعاونون؛ يقودون مشاريع لتكوين وتدريب وحدات النخبة في الجيش وقوات الأمن الغينية، وهي الوحدات ذاتها التي لم تتردد في إطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين العزل. وتفيد المنظمات الغير حكومية بسقوط حوالي مائة قتيل خلال المظاهرات.

أما بشأن القوى الأخرى، مثل الولايات المتحدة أو الصين أو كندا، فهي راضية تمامًا على رؤية شركاتها متعددة الجنسيات تستفيد من ثروات البلد المعدنية، وتغض الطرف عن انتهاكات النظام.

وإذا كان ثمة أمل في التغيير، فهو معقود على إسهام منظمات المجتمع المدني والنقابات، وعلى نضال الشعب، لا سيما الشبيبة التي تمثل نصف سكان غينيا. ■

يوم 10 مارس 2026

---

(1) «قسم مامادي دومبويا »، تيرنو مونينمبو، 27 يناير 2026، مجلة لو بوان.

(2) نشرة فرانسوباكْس، المجلد 10، العدد 9، نوفمبر 2025.

(3) «غينيا: تقرير جديد يكشف الانتهاكات ضد حقوق عمال المزارع المرتبطة بشركة سوغويبا، وهي شركة تابعة للدولة»، 23 أكتوبر 2025، منظمة العفو الدولية

(4) «غينيا: مشروع لاستخراج الحديد يهدد الغابات والسكان المحليين»، 12 يناير 2026، منظمة حقوق المناخ الدولية.

(5) «غينيا: لماذا تستمر فضائح الفساد المالي؟»، عائشة شريف بالدي، 21 يناير 2025، مجلة بانوراما الإفريقية.

# اليسار عند مفترق الطرق: ملاحظات من أجل بناء جديد

**مرت ما يقارب ثمان سنوات منذ وصول الحزب الاشتراكي العمالي الإسباني (PSOE) بقيادة بيدرو سانشيز إلى السلطة، أولا بمفرده، ثم ابتداء من عام 2020 في ائتلاف مع «يونيداس بوديموس» (المشكل من بوديموس، اليسار الموحد، الكومونيس) حتى عام 2023، ومنذ ذلك الحين مع إئتلاف «سومار» (المتكون من اليسار الموحد، الكومونيس، حركة سومار). هذه الفترة، التي تعادل عمليا ولايتين تشريعيتين كاملتين، كافية تماما لإجراء تقييم دقيق لما مثّلته هذه «الحكومة التقدمية» من الناحية الاجتماعية والسياسية.**

**بقلم**
**جوليا كامارا وراؤل كامارغو**

يمكننا الاتفاق على أنه كان هناك منذ البداية تباين بين الخطابات الدعائية والإجراءات التي نفذتها هذه الحكومة فعليا. فقد تضمنت وعود الولاية الأولى لسانشيز إجراءات مثل إلغاء ما يسمى «قانون تكميم الأفواه»، الذي اعتمدته حكومة اليمين السابقة بقيادة ماريانو راخوي لقمع الاحتجاجات بشدة، أو إلغاء إصلاح قانون الشغل الذي أدى إلى إضراب عام ضد راخوي. ومع ذلك، لم يتم تصحيح أي من الجوانب الأكثر ضررا لهذين القانونين الرئيسيين في سياسة اليمين بعد ثماني سنوات من الحكومات «التقدمية». وتُعد سياسات الإسكان مثالا رمزيا آخر على تقاعس الحكومة التقدمية في قضايا حساسة بالنسبة للطبقة العاملة. خلال الولاية التشريعية التي حكم فيها الحزب الاشتراكي و«يونيداس بوديموس»، تم إقرار قانون للسكن، لكنه لم يكن ذا فائدة تُذكر، لأنه ترك للمناطق ذات الحكم الذاتي -التي يهيمن عليها في الغالب الحزب الشعبي- مسؤولية فرض قيود على الإيجارات؛ وحتى في المناطق التي يحكمها الحزب الاشتراكي، كانت هذه القيود نادرة جدا. وخلال هذه السنوات الثماني من حكومات «الائتلاف التقدمي»، لم تحدث أي إعادة توزيع حقيقية للثروة، في حين سجلت البنوك والشركات الكبرى أعلى أرباح في تاريخها.

> **لم تكن الموجة الرجعية ناتجة عن أسباب موضوعية فحسب، بل جاءت أيضًا نتيجة خيبة الأمل وحالة الإنهاك التي تسببت فيها إخفاقات حكومات اليسار الوسطي**

## اخفاقات التقدميين

لكن لا ينبغي أن ننسى أن الحكومة التقدمية حظيت طوال هذه السنوات بدعم الطبقات الوسطى المستنيرة، وأغلبية الجزء من الطبقة العاملة التي تمارس حقها في التصويت، الذين دعموا في الأغلب الحزب الاشتراكي و«يونيداس بوديموس» في البداية، ثم «سومار» لاحقا في مختلف الانتخابات. ولم يتآكل هذا الدعم الذي كانت تتمتع به الحكومة بشكل ملحوظ إلا بسبب قضايا الفساد داخل الحزب الاشتراكي والانقسامات داخل فضاء «سومار-بوديموس».كما أن الدفاع عن ليبرالية اقتصادية وسياسية، مع الاتحاد الأوروبي كركيزة لرأسمالية ملائمة للطبقات الوسطى، يشكل أحد أسس الحكومة الحالية، وهو جزء من الإيديولوجيا السائدة داخل التيار التقدمي.

كما أنه ليس من المستغرب، بالنظر إلى السياق العالمي -مع صعود عام لقوى اليمين المتطرف وترامب المنفلت في طموحاته التوسعية- تتكاتف الطبقات الوسطى التقدمية للدفاع عن حكومات تضمن لها نمط حياة مستقر ورفاهية نسبية مقارنة بالبروليتاريا

**جوليا كامارا وراوْل كامارغو**
**جوليا كامارا وراوْل كامارغو هما ناشطان في منظمة «الأنتيكابيتاليستاس» وعضوان في قيادة الأممية الرابعة نُشر النص في مجلة Viento Sur العدد 200، ترجمة: فابريس توماس، العناوين الفرعية من إعداد هيئة التحرير.**

المهاجرة في بلدان المركز الرأسمالي أو بجيوب الفقر الهائلة في بلدان الجنوب. لكن النفور السياسي يتزايد بشكل كبير بين الشباب -وليس بينهم فقط- لأن اليسار لا يقدم لهم أفقا آخر للحياة سوى الهشاشة الدائمة وغياب آفاق الحياة الكريمة. وبالضرورة، إذا كان من هم في الأعلى يزدادون ثراءً، فإن من هم في الأسفل يعانون.

## ... وإفلاسهم

كما شكل صعود منظمة اليمين المتطرف «فوكس» كذريعة دائمة لتقديم الحكومة الاجتماعية-الليبرالية على أساس أنها أهون الشرور مقارنة بإمكانية دخول اليمين المتطرف إلى الحكومة. لكن الموجة الرجعية لم تكن لها أسباب موضوعية فقط، بل هي أيضا نتيجة لخيبة الأمل والتآكل الناتجين عن إخفاق حكومات يسار الوسط، التي وصلت إلى السلطة مدفوعة بتطلعات كبيرة وانتهت إلى أن تُزاح من قبل أحزاب اليمين المتطرف.

نجد أمثلة على ذلك في أمريكا اللاتينية، مع حالتي الأرجنتين وتشيلي كنموذجين، لكن حدث هذا أيضا في بوليفيا والإكوادور. إن خيبة الأمل الناتجة عن غياب سياسات تهدف إلى التغيير[1.1] لدى هذه الحكومات (وهو ما ينطبق أيضا على الحالة الأوروبية) تؤدي أولا إلى الاستسلام في أوساط الطبقات الشعبية التي أوصلت هذه الأحزاب إلى السلطة، ثم إلى خيبة الأمل والعزوف عن المشاركة الاجتماعية والسياسية.

## تراجع الوعي الطبقي

على عكس ما تشير إليه بعض التحليلات الانطباعية، لا نشهد في الوقت الحالي تحولا ملحوظا لدى الطبقات الشعبية نحو دعم خيارات اليمين المتطرف، بل تحولات داخل اليمين نفسه (من الأكثر تقليدية إلى الأكثر تطرفا)، مصحوبة بنوع من التبعية لدى بعض الشباب الذين يلاحظون أن الحكومات التقدمية لا تحسّن مستقبلهم اليائس على صعيد الشغل والحصول على السكن. إن الدعاية و«التضخم الخطابي» لحكومات يسار الوسط يتناسبان عكسيا مع التغييرات الفعلية الناتجة عن سياساتها، الخاضعة دون مقاومة تُذكر لقيود النيوليبرالية السائدة في الشمال كما في الجنوب.

أمام هذه الصورة القاتمة، لم تعد لدى الطبقات العاملة مرجعيات واضحة، وهو ما يترافق مع نهاية الانتماءات النقابية أو الهويات الجماعية. يشكل فقدان الهوية الطبقية أحد الأسس التي يقوم عليها انتشار الإيديولوجية النيوليبرالية والتراجع العام لليسار، ليس كعلامة انتخابية، بل كطريقة لتنظيم الطبقة العاملة في الحياة اليومية. لقد حلّ الاستهلاك الجماهيري ومنطق «كلٌّ لنفسه» محل الاجتماعات والمظاهرات واللجان الشعبية، كما حلّ استيعاب الرسائل المبسطة عبر وسائل التواصل الاجتماعي محل الكتب والدراسة. إن إعادة بناء ذاتية قائمة على التجربة الملموسة والمادية للمستغَلّين/ات والمضطهَدين/ات يجب أن تكون أحد الأهداف الأساسية لأي خيار سياسي لا يزال يطمح إلى ثورة اشتراكية-بيئية.

**إن خيبة الأمل إزاء غياب سياسات تغييرية من جانب الحكومات اليسارية تؤدي، في مرحلة أولى، إلى استسلام الطبقات الشعبية، ثم إلى الإحباط والعزوف الاجتماعي والسياسي**

## أزمة اليسار الاجتماعية والسياسية

داخل ما يُسمّى بالمجتمع المدني، أصبح من العادة الحديث عن أزمة اليسار كما لو أنها ناتجة أساسا عن انعدام الوحدة الانتخابية بين مختلف المكونات التقدمية (سومار، بوديموس، اليسار الموحد، والتنظيمات الخاصة بكل إقليم)، وعن التراجع العام في عدد أصواتها. في الخطاب الأكثر سطحية، تُختزل فكرة الأزمة في المجال الانتخابي، كما لو أن العلاقة بين الأحزاب السياسية والمجتمع كانت علاقة من ذات طبيعة واحدة، تتم أساسا عبر صناديق الاقتراع—علاقة انتخابية عائمة فوق فراغ اجتماعي يتكون من ذوات فردية متفرقة. وفي نسخة أكثر تفصيلا لهذه الفكرة، يُقال إن الأزمة ناتجة، أو على الأقل مُغذية، عن اختفاء الحياة الداخلية للأحزاب، وثغراتها الديمقراطية، وحرب الأنا التي تمنع بناء اتفاقات وحدوية. وهكذا تصبح الأزمة ذاتية التفسير: ظاهرة تنشأ من أحشاء الأحزاب نفسها، وتؤدي إلى عواقب انتخابية، حيث تقوم العلاقة بين المجتمع/الناخبين والتنظيمات/الممثلين السياسيين على التباعد وسوء الفهم المتبادل.

بيدرو سانشيز وبابلو إغليسياس بعد توقيع اتفاق مشروع قانون المالية لسنة 2019، في قصر مونكلوا.

## اليسار «الفقاعة»

لكن أين وصل تحليل التغيرات والصعوبات داخل الكتلة التاريخية بمجملها؟ هل قبلنا فجأة أن السياسة المؤسساتية وطقوسها الدبلوماسية تمثل البعد الحقيقي الوحيد لما نسميه السياسة.

لا شك أن الدورة السياسية السابقة جددت أشكال العمل السياسي داخل اليسار. لكن بعد بضع سنوات، وبعد أن تبين أن هذه التعبيرات الجديدة عن التغيير قد تم استيعابها أساسا من قبل القيادات وسيطرتهم الكاملة على التنظيمات التي يجسدونها، فإن «الرياح الجديدة» لم تنجح في خلق قوى مقاومة على المدى المتوسط. بل أنتجت أثرا يشبه «الفرقعة» أو «الفقاعة» التي تتكرر مع كل عملية سياسية جديدة، سواء حملت اسم بوديموس أو «أهورا مدريد» أو «كومونيس» أو «ماس مدريد» أو «سومار".

> **لم تتمكن لا الحركات النسوية ولا البيئية من بناء هياكل ديمقراطية مستقرة تضمن استمرارية الحركة إلى ما بعد الانتفاضات الملموسة، وتتيح النقاش والحوار الجماعيَّين**

اليسار السياسي الحالي هو مزيج من تنظيمات هرِمة وأجراء/ات شباب وجدوا في المؤسسات طوق نجاة في مواجهة مستقبل مهني غير مؤكد. لم يعد اليسار المؤسساتي يقدّم مشاريع قادرة على حفز الحركات الاجتماعية أو النقابات أو الشباب على الانخراط في رؤية لتحول اجتماعي جذري. ومنذ عام 2017 (حين حدث التحول في قيادة بوديموس نحو المشاركة في الحكومات الجهوية بدخوله حكومة كاستيا لا مانتشا)، أصبحت الرؤية الوحيدة هي الحكم على أي مستوى إداري كشريك ثانوي للحزب الاشتراكي.

على عكس التسعينيات، عندما أدى الموقف الأكثر كفاحية لخوليو أنغيتا إلى تقارب بين تيارات اليسار والشباب حول ما كان يمثله آنذاك اليسار الموحد، فإن الشباب اليوم يبتعدون عن هذا النوع من التنظيمات، ولم يعد أحد يعتبرها أدوات مفيدة لنضال يسعى إلى تجاوز الرأسمالية. لم تعد سوى أصوات انتخابية تُستخدم لاستكمال الأغلبية الاجتماعية-الليبرالية المقدّمة كخيار أقل سوءا في مواجهة صعود اليمين المتطرف. وباتت هذه الأحزاب، التي تفتقر الآن إلى استراتيجية ورؤية طويلة المدى، تتخبط من انتخابات إلى أخرى، محاولة الحفاظ على ما يكفي من الأصوات للحصول على التمويل العمومي الذي يضمن استمرار أجهزتها المتراجعة.

في هذه الظروف، ليس من المستغرب أن تظهر تنظيمات سياسية، تتكوّن أساسًا من الشباب، في قطيعة جذرية مع هذا اليسار المؤسساتي. هذا هو حال GKS في إقليم الباسك(2) وCJS في مناطق أخرى من الدولة، وهما تنظيمين نشآ جزئيا من انشقاق ضمّ أكثر من نصف اتحاد الشبيبة الشيوعية الإسبانية. ولا يبدو أن الخطاب الشيوعي الأرثوذكسي أو نمط البناء الذاتي ذي الطابع الهوياتي يشكلان عائقا أمام نموهما بين قطاعات الشباب التي تشهد تجذرا متزايدا.

أما تنظيمات أقصى اليسار، فلم تصل بعد إلى القوة الحاسمة التي تسمح بتحقيق قفزة نوعية على المدى القصير. ومع ذلك، تحتفظ تنظيمات مثل الحزب المناهض للرأسمالية Anticapitalistas بنواة مستقرة من الكوادر، وقد استوعبت جيلا جديدا من المناضلين/ات يمكن أن يلعب دورا مهما في إعادة تشكيل اليسار الجذري مستقبلا.

## أزمة الحركات الاجتماعية

إن ما أُطلق عليه بين 2010 و2022 اسم «السياسة الجديدة» كان في الواقع مجموعة أوسع بكثير من البُنى والعلاقات والمؤسسات الشعبية وأطر الاحتجاج التي اجتاحت المجال السياسي بأكمله، وخلقت تصورات وتوقعات مشتركة. لا يمكن فصل تجربة بوديموس أولا، ثم تجربة سومار و«البلدياتية» لاحقا، عن مسار الحركات الاجتماعية الرئيسية التي ميزت تلك المرحلة: النسوية، البيئة، والنضال من أجل السكن. فبرامج هذه الحركات وهياكلها مرتبطة بأزمة اليسار، وتتأثر بها، كما سنحاول توضيحه.

في 23 سبتمبر 2014، أعلن ألبرتو رويز غاياردون Alberto Ruíz Gallardón انسحابه من السياسة: وقد شكلت استقالة وزير العدل السابق في حكومة الحزب الشعبي انتصارا كبيرا للحركة النسوية وأول سقوط لعضو في الحكومة بفضل هذا الحراك متعدد الأشكال الذي انطلق سنة 2011. كما مثل السحب النهائي لمشروع تعديل قانون الإجهاض—الذي كان يحمل اسمه—رمزا لما يمكن أن تحققه النضالات الاجتماعية، إلى جانب صور متزايدة لاعتصامات جماهيرية تمنع عمليات الطرد، والتنديد العلني بسياسات اليمين.

نشأت الحركات الاجتماعية الأساسية في معارضة حكومات ماريانو راخوي، وكانت لها منذ البداية علاقة معقدة مع نجاح بوديموس ودخوله الحكومات الائتلافية. ومع الانتقال من «الوهم الاجتماعي» إلى «الوهم السياسي»، انخرطت كوادر الحركات الاجتماعية بكثافة في المؤسسات وتسييرها، خاصة على المستوى المحلي. وقد ساهم العمل البلدي المشترك—الذي كان يُشاد به كثيرا بين النشطاء/ات والمستشارين/ات ومساعديهم/اتهم، إلى جانب غياب التكوين السياسي حول مخاطر النزعة البرلمانية وضعف الرقابة الديمقراطية على المنتخبين، في خلق علاقات شخصية وولاءات تعيق وضوح الأهداف والوسائل. ماذا كان دور الائتلافات النضالية والحركة الجماهيرية؟ ماذا حدث للمعارضة التقليدية لحكومات بدت فجأة وكأنها «حكوماتنا»؟ هل ينبغي الدفاع عنها؟ وهل يجب تعديل المطالب لتتلاءم مع واقعية الممكن على المدى القصير، في إطار احترام القوانين القائمة، دون اعادة النظر في بنية الدولة الموروثة عن الديكتاتورية، أو في التوافق مع أصحاب الثروات والرساميل الكبار، أو في الالتزام بإملاءات الاتحاد الأوروبي؟

## التراجع ونقص البُنى الديمقراطية

إن أبرز تعبيرين للحركة الجماهيرية في السنوات الأخيرة (موجة الإضرابات النسوية بين 2017 و2020، والانفجار البيئي الكبير للشباب

إضراب النساء في بامبلونا، 8 مارس 2018.

بين 2018 و2022) قد خلقا، على الأقل بشكل مؤقت، الشروط التي تسمح بالقطيعة مع هذه النزعات نحو المأسسة. إن دخول مئات الآلاف من الأشخاص إلى مجال المشاركة السياسية المباشرة، مصحوبا بتطور برنامجي جذري وجريء ومُعتبر على نطاق واسع ضروريا وممكنا (وكان يؤدي في كثير من الجوانب دور برنامج انتقالي)، جعل من هاتين الحركتين ظاهرتين سياسيتين ثمينتين، يصعب اختزالهما ضمن الإطار الضيق للعبة المؤسساتية. ومع ذلك، لم تتمكن لا الحركات النسوية ولا البيئية من بناء هياكل ديمقراطية مستقرة تضمن استمرارية الحركة خارج لحظات الانتفاض الملموسة، وتتيح النقاش الجماعي، بعيدا عن أخطاء أو نجاحات القيادات غير الرسمية والتجارب المحلية المحدودة.

وبسبب غياب الهياكل التي يمكن أن تتبلور فيها، وغياب انتصارات ملموسة رغم الدعم الواسع، وغياب وسائط بين لحظة الاحتجاج وآفاق المستقبل، دخلت الحركتان مرحلة من التفكك والتراجع التدريجي، تسارعت بفعل قيود الجائحة. ونحن نعيش هذا التناقض حتى اليوم: ففي الوقت الذي لا تزال فيه النسوية والبيئية تولدان إجماعا اجتماعيا مهما وتحشدان جماهير واسعة، تقوم الحركة على هياكل تنظيمية هشة وضعيفة للغاية، تفقد تدريجيا بوصلتها ومعناها. فمن جهة، تستمر التعبئة في مواجهة هجمات ملموسة في حشد أعداد كبيرة بشكل متقطع، لكن من جهة أخرى، يظل ترسيخ هياكل الحركة أقل بكثير من قدرتها على الرد على هجوم ملموس.

**هل ستكون الأجهزة المُبقرطة للنقابات الكبرى قادرةً على الردّ، بعد كلّ هذه السنوات من الشلل، في مواجهة حكومة محتملة جديدة للحزب الشعبي وفوكس؟**

وخلال فترة حكومة الائتلاف التقدمي، شهدنا أيضا ظاهرة أخرى يمكن ربطها بما اعتبره غرامشي «الدولة الموسعة». إذ يتم تمويل العديد من أنشطة أو مبادرات الحركات الاجتماعية من قبل وزارات أو شركات عمومية أو وكالات حكومية، ويؤدي هذا التمويل إلى تضخم أعداد بعض الحركات والجمعيات التي بالكاد تستطيع تمويل نفسها عبر اشتراكات أعضائها. وهكذا يتم استبدال هذا التمويل المستقل عن الدولة بمصدر دخل ينطوي على مقابل. لسنا لاسلطويين ولا ندافع هنا عن فكرة أن الحركات الاجتماعية يجب أن ترفض أي دعم عمومي لأنشطتها. لكن عندما يعتمد الجزء الأكبر من ميزانية الحركات الاجتماعية المنتقدة للسلطة (وبالتالي للحكومة التي تدير الرأسمالية القائمة) على الدولة، فإن ذلك يعزز بلا شك البيروقراطية الداخلية والابتعاد عن برنامج قطيعة مع النظام القائم، ويجعل من إعادة إنتاج الحركة وشرائحها المأجورة غاية في حد ذاتها. وهذا يساهم في تحويل الحركة إلى جماعة ضغط لدى المؤسسات، مع إهمال هدف انتزاع المكاسب عبر التعبئة والتنظيم الذاتي.

أما فيما يتعلق بالنقابات، فإن تراجعها كمنظِّم للصراع الاجتماعي هو أمر لا يمكن إنكاره. فقد تحولت الكونفدرالية النقابية للجان العمالية (CCOO) والاتحاد العام للعمال (UGT) إلى مقدمي خدمات لمنخرطيهما، رغم احتفاظهما بعدد إجمالي يقارب مليوني شخص. ومناديبهما، مع بعض الاستثناءات، يعيشون حالة ركود داخل المقاولات، حيث بلغت الإضرابات مستويات منخفضة تاريخيا، ويكاد الصراع يغيب.

وخلال السنوات الثماني الماضية، اكتفت النقابات الكبرى بمواكبة الحكومة في قراراتها، دون اعادة نظر جدية (كما حدث في فترات سابقة خلال حكومات الحزب الاشتراكي) في السياسات الاجتماعية للسلطة التنفيذية. ويمكن التساؤل عما إذا كانت الأجهزة البيروقراطية لهذه النقابات قادرة على الرد، بعد سنوات من الشلل، في حال وصول حكومة جديدة من الحزب الشعبي و«فوكس»، التي ستشن دون شك هجمات عنيفة على جوهر هذه التنظيمات. ومع ذلك، توجد في مختلف مناطق الدولة الإسبانية هياكل نقابية أخرى لم تتبع مسار التكيّف الكامل الذي سلكته CCOO و UGT. فالاتحاد النقابي CIG في غاليسيا، وELA وLAB في إقليم الباسك، وCGT في كتالونيا، تمثل تعبيرات عن ممارسة نقابية تواصل، رغم حدودها، خوض النضال لتحقيق مكاسب.

## آفاق من أجل يسار جديد اشتراكي بيئي وثوري

يهدف هذا التشخيص للوضع الحالي لليسار الاجتماعي والسياسي في الدولة الإسبانية إلى صياغة فرضيات ومقترحات ملموسة لإعادة بناء

يسار طبقي، يمتلك روابط عضوية مع قطاعات من الطبقة العاملة، وقادر على رسم أفق اشتراكي ثوري موثوق ومرغوب فيه.

إن صعود القوى الرجعية يجعل الحاجة أكثر إلحاحا إلى تنظيمات سياسية يسارية بديلة عن النزعة الحكوماتية، تمتلك رؤية شاملة، وقادرة على مواجهة اليمين المتطرف، وغير خاضعة للنيوليبرالية «التقدمية» كما هو حال اليسار البرلماني اليوم. ولا يمكن بناء مثل هذه الأداة السياسية دون إجراء تقييم صادق لتجارب دورة 2011-2019، التي شارك فيها التيار الذي ننتمي إليه، الحزب المناهض للرأسمالية Anticapitalistas ، في إطلاق وتطوير تحالف هجين مناهض لليبرالية مثل بوديموس. نعترف بارتكاب أخطاء سياسية خلال تلك المرحلة، لكننا نعتبر أيضا أن تلك التجربة كانت ضرورية.

ودون الخوض في حصيلة سبق إنجازها، ينبغي التذكير بأن العديد من مواقفنا آنذاك، سواء من حيث الاستراتيجية أو التكتيك أو النموذج التنظيمي، أثبتت صلابتها مع مرور الزمن.

الوضع السياسي اليوم جديد، ودون ادعاء الإحاطة بكل شيء، نعرض بعض النقاط المستخلصة من تلك التجربة، والتي نعتبرها أساسية لأي سياسة اشتراكية بيئية جديدة:

• يجب أن يكمن الثقل الأساسي لتنظيم قطيعة في بناء قوة اجتماعية منظمة قادرة على مواجهة البرجوازية والسياسيين الذين يخدمونها في جميع المجالات. إن التواصل السياسي الجيد ضروري، لكنه ليس الأهم. يجب أن تُكرَّس تربية المناضلين/ات والنشاط السياسي العمومي لبناء التعبئات وتعزيز الحركات العمالية والنسوية والبيئية وحركات السكن ومجتمع الميم بتعدد هوياته وتوجهاته الجنسية وتعبيراته الجندرية LGTBIQ+ وكل ما يحمل إمكانية مناهضة للرأسمالية والقطيعة معها.

• يجب بناء علاقة غير قائمة على التمايز مع الحركات الاجتماعية والنضالات الملموسة، تقوم على الإنغراس الترابي والعمل الجاد داخلها، مع السعي لإقامة روابط عضوية مع تنظيمات الطبقة العاملة وقطاعات محددة منها، على أساس المشاركة السياسية المباشرة والتنظيم الذاتي، وليس على مجرد التمثيلية.

• يُعد البرنامج والإيديولوجيا عنصرين أساسيين في بناء أداة سياسية جديدة. وينبغي أن تكون هذه الأداة تعددية وغير محصورة في هوية واحدة، في إطار اتفاقات استراتيجية أساسية، تشمل خطوطا حمراء بشأن التحالف مع الليبرالية الاجتماعية، والدفاع عن تقاليد الحركة العمالية، ودمج باقي التقاليد التحررية (النسوية، البيئة، LGTBIQ+، مناهضة العنصرية)، إلى جانب رؤية للعالم مناهضة للإمبريالية وغير اصطفافية non-campiste.

**يجب أن يتمثل الدور الأساسي لتنظيم جذريّ في بناء قوة اجتّماعية منظَّمة قادرة على مواجهة البرجوازية والسياسيين الذين يخدمونها على جميع الجبهات**

• يجب أن تكون الثقافة التنظيمية لتجمع يهدف إلى تجاوز أخطاء الماضي قائمة على الأخوة واحترام حرية النقد، مع السماح بوجود تيارات داخلية في إطار من الاخلاص العام. والمقصود بتجاوز أخطاء الماضي يشمل رفض عبادة الشخصية ومنع النقد الداخلي – اللذين كانا سمة بارزة في السياسة الجديدة- وكذلك تجنب الثقافة الفصائلية التي تحوّل التنظيمات الثورية إلى ساحات صراع دائم.

• يجب أن تعتمد المنظمة الاشتراكية البيئية ماليا أساسا على اشتراكات أعضائها، وإذا حصلت على دعم عمومي، فيجب ألا يشكل مصدرها الرئيسي. كما يجب، في حال المشاركة في المؤسسات، وضع حدود للرواتب وعدد الولايات.

هذه النقاط ليست بالنسبة لنا سوى ملامح أولية لما يمكن أن تكون عليه منظمة جديدة للطبقة العاملة في الدولة الإسبانية (حيث ينبغي أن تلعب الطبقة العاملة المهاجرة دورا محوريا). لسنا ندّعي اختراع شيء جديد، وقد يُنتقد طرحنا باعتباره مثاليا وصعب التطبيق. لكن كما قال دانيال بن سعيد:

«ربما يكون بناء تنظيم ثوري ضروريا بقدر ما هو مستحيل، مثل الحب المطلق عند مارغريت دوراس. وهذا لم يمنع أحدا من الوقوع في الحب». ■

3 أبريل 2026

# العدالة في الشرق الأوسط هي أيضًا قضية من قضايا المناخ

**تتناول هذه المقابلة صحة الفكرة القائلة بأن «جميع الحروب تُخاض من أجل النفط»، فضلاً عن التطورات المحتملة في الشرق الأوسط.**

**مقابلة أجراها**
**دينيس غورباخ**
**وسيمون بيراني مع**
**آدم هنية**

**دينيس غورباخ: نحن على بعد أسبوع من اندلاع حرب جديدة تشنها الولايات المتحدة وإسرائيل ضد إيران. كيف يمكن تحليل ذلك من منظور الاقتصاد السياسي الإقليمي؟**

قبل كل شيء، يشكل الهجوم الأمريكي-الإسرائيلي على إيران كارثة إنسانية – أولاً بالنسبة لإيران نفسها، ولكن أيضاً بالنسبة لجميع سكان المنطقة. وتشهد على ذلك صور الدمار الشامل التي أعقبت قصف مدرسة قبل بضعة أيام: قُتل مئات الإيرانيين، ونُزح 30 ألف شخص إلى لبنان، بينما يستمر القصف والاحتلال في جنوب لبنان والعراق وأراضٍ أخرى.

من الواضح أننا نشهد محاولة من الولايات المتحدة وإسرائيل لاستغلال هذه اللحظة لإلحاق هزيمة بإيران وحزب الله وقوى إقليمية أخرى، أو على الأقل لاحتوائها بشكل دائم. لكن من الواضح أيضًا أن هذه الاستراتيجية تثير القلق والتردد داخل الطبقة الحاكمة الأمريكية نفسها. تبدو أي محاولة لفرض تغيير النظام في إيران، من وجهة نظر الإمبريالية الأمريكية، كمشروع محفوف بالمخاطر. لا شيء يضمن نجاحها. وبالمثل، تبدو لي فكرة إعادة نظام آل بهلوي وهمية إلى حد كبير: فداعموها موجودون بشكل أساسي في الشتات الإيراني، أكثر بكثير مما هم داخل المجتمع الإيراني نفسه.

منذ عامين، أي منذ بداية الإبادة الجماعية في غزة، تهدف الاستراتيجية الأمريكية بوضوح إلى إعادة تأكيد هيمنتها في المنطقة، في سياق تراجع نسبي لقوتها على الصعيد العالمي. تشكل احتياطيات النفط في الشرق الأوسط – تلك الموجودة في ممالك الخليج على وجه الخصوص، ولكن أيضًا في إيران والعراق – عنصرًا محوريًا في هذه الاستراتيجية، تمامًا مثل تطور تدفقات الطاقة، التي تتجه الآن نحو الشرق بدلاً من الغرب. تتجه اليوم حوالي 75٪ من الصادرات النفطية من الشرق الأوسط إلى الصين وشرق آسيا. وبالتالي، تصبح المعابر الاستراتيجية مثل مضيق هرمز أساسية لأمن الطاقة في هذه المناطق. وهذه مسألة أساسية بالنسبة للسياسة الأمريكية: إن إمكانية تعطيل هذه التدفقات، لا سيما في سياق صراع موسع مع الصين، تشكل رافعة استراتيجية رئيسية.

**سيمون بيراني: هناك تباين صارخ مع الطريقة التي تم بها التحضير لغزو العراق في عام 2003. في ذلك الوقت، نتذكر العمل الأيديولوجي الطويل الذي قاده بول وولفويتز والمحافظون الجدد، ثم المسرحية السياسية التي جرى إعدادها بعناية فائقة – لا سيما خطاب كولين باول في الأمم المتحدة حول أسلحة الدمار الشامل المزعومة. اليوم، يبدو أن النخبة الأمريكية قد تخلت عن هذا النوع من التبرير.**

هذا صحيح تماماً. لم تعد هناك حتى محاولة، ولو سطحية، لإضفاء طابع قانوني على الحرب. تتغير الحجج التي تقدمها إدارة ترامب من يوم لآخر. لم يعد أحد يكلف نفسه عناء اللجوء إلى الأمم المتحدة، ولا التذرع باتهامات من النوع الذي صيغ في عام 2003.

**د. ج.: إذا رفضنا أخذ هذه المبررات على محمل الجد، فإن رد الفعل النقدي غالبًا ما يتمثل في البحث عن دوافع خفية،**

**آدم هنية**

**آدم هنية أستاذ في مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية (SOAS) التابعة لجامعة لندن. يُعرف على نطاق واسع بأعماله المخصّصة لتحليل الاقتصاد السياسي لملَكيات الخليج، والتي يتناولها من منظور ماركسي. يقدم كتابه الأخير «الرأسمالية النفطية» (Crude Capitalism) إعادة قراءة مُحفِّزة لدور النفط في ديناميات الرأسمالية خلال القرنين العشرين والحادي والعشرين. في الأيام الأولى من الحرب بين إيران والولايات المتحدة/إسرائيل، سجّلت مجلة Commons هذا الحوار بمشاركة سايمون بيراني، وهو مفكر اشتراكي بريطاني آخر ومتخصص في قضايا الطاقة**

**ترتبط عادةً بالموارد الطبيعية، وبالذات بالنفط. أنت تؤكد أن النفط هو بالفعل على المحك، ولكن بطريقة مختلفة: لا يتعلق الأمر بالاستيلاء عليه بقدر ما يتعلق بالسيطرة على تدفقاته؟**

في الواقع، لا أعتقد أن الأمر يتعلق هنا بالسيطرة المباشرة على احتياطيات النفط الإيرانية، بمعنى الاستيلاء عليها من قبل الشركات الغربية. من الضروري النظر إلى سلسلة القيمة الكاملة للنفط: التكرير، والنقل، والتوزيع. قد يكون التحكّم في هذه المراحل «النهائية» من السلسلة استراتيجيا بقدر ما هو امتلاك الحقول نفسها. وفي هذا الصدد، فإن حقيقة أن 20% من النفط العالمي والغاز الطبيعي المسال يمر عبر مضيق هرمز، بالإضافة إلى 30% من الأسمدة، هي حقيقة بالغة الدلالة. ويمكن إجراء مقارنة مع غزو العراق في عام 2003، الذي لم يكن يهدف في المقام الأول إلى الاستيلاء المباشر على حقول النفط.

**د.ج: هل تؤكد إذن على الهيمنة الجيوستراتيجية بدلاً من الدافع الاقتصادي المباشر؟**

نعم. في عام 2003، كان الهدف الرئيسي ليس السيطرة على النفط العراقي بقدر ما كان إضعاف دولة عربية كبيرة قد تهدد النظام الإقليمي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة. صحيح أن مشروع تغيير النظام لم يحقق النتائج المرجوة، لكن الاعتبارات الاستراتيجية ظلت محورية.

يجب إعادة وضع هذه الأحداث في إطار إقليمي أوسع. منذ عدة عقود، تستند القوة الأمريكية في الشرق الأوسط على ركيزتين: إسرائيل من جهة، وممالك الخليج – ولا سيما المملكة العربية السعودية – من جهة أخرى. سعت الولايات المتحدة إلى الربط بين هذين القطبين من خلال عملية تطبيع اقتصادي وسياسي بين دول الخليج وإسرائيل. بدأ هذا التوجه مع اتفاقيات أوسلو في التسعينيات، ثم تسارع مع اتفاقيات أبراهام في عام 2020.

يُنظر إلى أي قوة خارجية عن هذا النظام على أنها تهديد – وهذا هو بالضبط حال إيران اليوم. ومع ذلك، لا أعتقد أن الإطاحة الكاملة بالنظام الإيراني يمكن أن تؤدي إلى أي استقرار سياسي؛ وصناع القرار الأمريكيون يدركون ذلك تمامًا. ويعد المثال العراقي منذ عام 2003 مثالاً واضحاً في هذا الصدد: عقدان من التشظي، لم تنجح الولايات المتحدة في نهايتهما، على الرغم من نفوذها الاقتصادي والعسكري الكبير، في تنصيب حليف موثوق.

عبد الفتاح السيسي، والملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وميلانيا ترامب، ودونالد ترامب، يوم الأحد 21 مايو 2017، خلال افتتاح المركز العالمي لمكافحة الأيديولوجيا المتطرفة.

**سيمون بيراني: عند قراءة كتابك، Crude Capitalism، ما لفت انتباهي هو أنك تتطرق في آن واحد إلى تراجع الإمبريالية الأمريكية وصعود قوة دول الخليج. لن أقول إنها إمبريالية بالمعنى الدقيق للكلمة، لكنها لم تعد تعتمد كلياً على الولايات المتحدة كما كان الحال قبل خمسين عاماً. تحلل بشكل خاص علاقاتها مع الصين. ما المسار الذي يرسمه ذلك للعقود القادمة؟**

إن مكانة الملكيات الخليجية في البنية العالمية للإمبريالية الأمريكية أمر محوري للغاية لفهم التحولات التي حدثت خلال العشرين عامًا الماضية. تاريخيًا، كانت هذه الملكيات تعتمد بشكل وثيق على الولايات المتحدة، التي أقامت معها تحالفًا قويًا منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية. لقد كفلت واشنطن، إلى حد ما، بقاءها في أعقاب النضالات ضد الاستعمار، من خلال توفير الحماية العسكرية لها وإقامة روابط سياسية واقتصادية واسعة النطاق معها، بما في ذلك إنشاء قواعد عسكرية. ومن المثير للاهتمام أن الزيارات الرئاسية الأولى لدونالد ترامب – سواء في عام 2016 أو في عام 2024 – كانت إلى المملكة العربية السعودية.

خلال العقد الماضي، شهدت صادرات النفط من الشرق الأوسط تحولاً نحو الشرق. فهي لم تعد تتجه إلى الأسواق الغربية بنفس النسب؛ حيث تستوعب الصين وشرق آسيا الآن الجزء الأكبر منها. ومع ذلك، ففي حين تتجه تدفقات المحروقات هذه نحو الشرق، لا تزال الفوائض المالية – البترودولارات – التي تتراكم في الخليج تتدفق في غالبها إلى الأسواق المالية الأمريكية. وفي هذا الصدد، غالبًا ما تبدو الخطابات حول «التعددية القطبية» تبسيطية: صحيح أن تدفقات البضائع تتغير اتجاهها، لكن الروابط الهيكلية بين الخليج والقوة الأمريكية تظل عميقة. يكفي ملاحظة تدفق هذه الفوائض: سواء كانت صناديق سيادية، أو شراء سندات الخزانة الأمريكية، أو حتى شراء معدات عسكرية. يُشكل الخليج السوق العالمية الأولى لاستيراد الأسلحة، التي تهيمن عليها الولايات المتحدة إلى حد كبير. وبهذه الطرق جميعها، تواصل هذه الفوائض المالية تغذية الهيمنة المالية الأمريكية العالمية.

إن تعزيز الروابط بين الخليج والصين لا يؤدي، على نحوٍ متناقض ظاهرياً، إلا إلى زيادة الأهمية الاستراتيجية للخليج في نظر الإمبريالية الأمريكية. في حالة نشوب صراع أعمق بين

الولايات المتحدة والصين، قد تصبح الصادرات النفطية من الخليج رافعة أساسية لخنق إمدادات الطاقة الصينية. وقد ظهر شبح هذا الاحتمال مؤخرًا مع الهجمات على ناقلات النفط في مضيق هرمز. كما تعتمد قدرة الولايات المتحدة على فرض عقوبات على الشركات الصينية على علاقتها بالسعودية وعلى حقيقة أن النفط لا يزال يُسعر في غالبيته بالدولار. وهكذا، على الرغم من توسع القوة الإقليمية للخليج وتنويع أنشطته في قطاع الطاقة، تظل العلاقة مع القوة الأمريكية حاسمة تماماً.

**د. ج.: ماذا عن النشاط العسكري الخاص بهذه الدول؟ يتردد سيمون في الحديث عن الإمبريالية، لكن من الواضح أن الإمارات متورطة الآن في العديد من البلدان – في السودان وليبيا واليمن. وتتصرف السعودية بطريقة مماثلة، وكلاهما تتنافسان مع قطر. كيف يتوافق ذلك مع تحليلك؟**

لا شك في وجود تنافس بين ملكيات الخليج، لا سيما بين السعودية والإمارات وقطر. خلال العقود الأخيرة، سعت كل من هذه القوى إلى تأكيد نفوذها الإقليمي: من خلال تمويل أنظمة استبدادية جديدة، على سبيل المثال في مصر أو تونس؛ أو دعم الجماعات المسلحة والحركات السياسية في سوريا أو ليبيا؛ أو حتى التدخل العسكري المباشر، كما في اليمن أو السودان. على الرغم من ذلك، تظل علاقتها بالإمبريالية الأمريكية أساسية. فالتكامل العسكري عميق للغاية: القواعد الأمريكية، وتنسيق أنظمة الدفاع، والإشراف على المعدات المُقدمة. ويصاحب توريد المعدات العسكرية الأمريكية وجود دائم للموظفين والشركات الأمريكية، مما يربط هذه الدول بشكل دائم بالجهاز الاستراتيجي للولايات المتحدة. باختصار، لا يمكن فصل القدرات العسكرية للملكيات الخليجية عن اندماجها في القوة العسكرية الأمريكية.

> **إن تعزيز الروابط بين الخليج والصين لا يؤدي، على نحو متناقض ظاهرياً، إلا إلى زيادة الأهمية الاستراتيجية للخليج في نظر الإمبريالية الأمريكية**

**د.ج: يصادف هذا الشتاء الذكرى الخامسة عشرة لانتفاضات الربيع العربي. بمرور الزمن، كيف غيرت هذه الانتفاضات البنى السياسية والاقتصادية في المنطقة؟**

أول ما يجب قوله هو أن الأسباب الجذرية لهذه الانتفاضات لم تُحل على الإطلاق: فالتقاطب الشديد في امتلاك الثروات والطبيعة الاستبدادية للأنظمة لا تزال قائمة. ما شهدناه، في المقابل، هو تكاثر الحروب والأزمات – في فلسطين، بالطبع، ولكن أيضًا في لبنان وسوريا وليبيا واليمن والسودان. أصبحت المنطقة بؤرة النزوح القسري الرئيسية في العالم: يتركز اليوم ثلث النازحين في العالم في أربعة بلدان فقط في الشرق الأوسط.

ومن الدروس الرئيسية الأخرى المستفادة من السنوات الخمس عشرة الماضية الدور المتزايد للملكيات الخليجية في الاقتصاد السياسي الإقليمي. في أعقاب انهيار النظام الإقليمي بعد عام 2011، حاولت هذه الدول إعادة تشكيل النظام وفقاً لمصالحها، من خلال دعم مختلف الحكومات والحركات السياسية والقوات المسلحة. يترافق هذا التمدد في النفوذ السياسي مع اندماج اقتصادي عميق: فقد تسلل رأس المال الخليجي إلى صميم الهياكل الحكومية والاجتماعية للبلدان المجاورة، من خلال امتلاك الصناعات والبنوك والبنى التحتية – لا سيما الموانئ. وتكشف خريطة هذه الشبكات عن مدى هذا التداخل.

في الوقت نفسه، لم يضعف مسار التطبيع بين إسرائيل ودول الخليج بعد عام 2023؛ بل على العكس، ازداد حدة.

**سيمون بيراني: دون أن نمجد الوضع في إيران، فقد شهدنا مع ذلك ظهور حركات اجتماعية مهمة، على الرغم من عقود من القمع. كيف تنظر النخب الخليجية إلى ذلك؟ قد ترى فيه مصلحة جيوسياسية، لكنه يشكل أيضاً تهديداً، لأنه يتعلق بديناميات لا تسيطر عليها.**

على مدى السنوات العشر الماضية، اجتاحت المجتمع الإيراني عدة موجات من الانتفاضات – قادها الطلاب/ات والعمال/ات، وخاصة النساء – وتم قمع كل واحدة منها بعنف شديد. ولهذا السبب لا أؤمن مطلقاً بفرضية عودة نظام آل بهلول مدعوم بدبابات أمريكية: فهذه الملكية لا تمتلك أي قاعدة اجتماعية حقيقية داخل البلاد. لا يزال من الصعب قراءة الوضع، لكن الأرجح أن الاستراتيجيين الأمريكيين يسعون إلى تكرار سيناريو مشابه لسيناريو فنزويلا: تشجيع ظهور فصيل داخلي في النظام قادر على تولي السلطة. لكن هذا يبقى أمراً غير مؤكد إلى حد كبير.

**د.ج: بالضبط، فيما يتعلق بفنزويلا، تم الحديث كثيراً – أحياناً بطريقة مبسطة – عن دور النفط، بما في ذلك في تصريحات ترامب نفسه. ومع ذلك، لم تبدِ شركات النفط الأمريكية الكبرى أي اهتمام. كيف نفهم حقاً مكانة النفط في هذه الصراعات؟**

هناك أوجه تشابه عديدة مع الشرق الأوسط. صحيح أنه لم تكن هناك محاولة جادة للاستيلاء مباشرة على النفط الفنزويلي. وقد أظهرت الشركات الغربية الكبرى ذلك بوضوح. كان الدافع الحقيقي للتدخل الأمريكي صريحاً: يجب أن يظل نصف الكرة الغربي تحت السيطرة الأمريكية. كان الأمر يتعلق بتأكيد السيادة في وقت كانت فيه عدة دول تبتعد عن المدار الأمريكي لتقترب من الصين.

أما بالنسبة للنفط، فيجب العودة إلى سلسلة القيمة بأكملها: قدرات التكرير، وطرق النقل، وما إلى ذلك. لقد أضعفت العقوبات الأمريكية بشكل عميق قطاع التكرير في فنزويلا. من ناحية أخرى، تقع الاحتياطيات الكبيرة «المنبع» لشركات النفط الغربية الكبرى، مثل إكسون موبيل، الآن في غيانا المجاورة. ستكون العودة لاستغلال النفط الفنزويلي مكلفة للغاية – حيث يقدر البعض الاستثمارات اللازمة بأكثر من 100 مليار دولار على مدى عدة عقود. يبقى النفط إذن محوريًا، ولكن ليس في شكل مجرد استيلاء مباشر على الحقول.

طهران، إيران، 9 يناير 2026.

**د.ج: منذ عام 2008، نناقش شبح «ذروة النفط». في بداية الغزو الروسي لأوكرانيا في عام 2022، رأى بعض المحللين أن هذه هي الفرصة الأخيرة لروسيا بقيادة بوتين لاستغلال مواردها من المحروقات كرافعة جيوسياسية، قبل أن تفقد أهميتها بسبب الانتقال البيئي. هل تجاوزنا حقاً المرحلة التي يمكن فيها استخدام نقاط الاختناق الطاقية كأسلحة؟**

إجابتي المختصرة هي لا. تذكرنا الحرب الأخيرة في إيران بقوة بالأهمية المستمرة للنفط وطرق النقل، وبشكل أوسع، بصناعة النفط العالمية. وعلى المدى القصير على الأقل، يشكل ارتفاع أسعار النفط بلا شك فرصة سانحة لروسيا، حيث يدعم عائداتها من الصادرات.

لكن السؤال الأساسي يتعلق بما يُسمى بالانتقال البيئي. إذا ما درسنا البيانات، نلاحظ أنه في ظل النظام الرأسمالي، لا تحدث الانتقالات الطاقية عبر الاستبدال، بل تكون دائماً اضافية.

عندما فرض النفط نفسه كمصدر رئيسي للطاقة في منتصف القرن العشرين، لم ينخفض استهلاك الفحم؛ بل على العكس، استمر في الزيادة. في العام الماضي، بلغ الاستهلاك الإجمالي للفحم والغاز والنفط مستوى تاريخياً. مصادر الطاقة الجديدة لا تحل محل القديمة: بل تضاف عليها. وهذا بالضبط ما نلاحظه اليوم مع الطاقات المتجددة. إن ازدهار الطاقة الشمسية وطاقة الرياح حقيقي، لكنه يأتي ليضاف إلى البنية التحتية الأحفورية القائمة. وهكذا، حتى لو انخفضت الحصة النسبية للطاقات الأحفورية في مزيج الطاقة، فإن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال انخفاضاً مطلقاً في استهلاكها. ومع ذلك، من الناحية المناخية، فإن ما يهم هو الحجم الإجمالي للطاقة الأحفورية المستهلكة.

وبالعودة إلى دول الخليج، فإن جميعها تخطط لزيادة إنتاجها من النفط – وبشكل أكبر من الغاز – في العقد القادم. وقد صرح وزير النفط السعودي مؤخراً بأن «كل جزيء من الهيدروكربونات سيتم استخراجه». وفي الوقت نفسه، تعمل هذه الدول على تسريع تطوير الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بشكل كبير. وأصبح الشرق الأوسط الآن، باستثناء الصين، المنطقة التي تشهد أسرع نمو في قدرات الطاقة المتجددة في العالم – ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى ممالك الخليج. تستجيب هذه الديناميكية لمنطق بسيط: تحرير المزيد من النفط والغاز للتصدير، بدلاً من استهلاكهما محلياً لإنتاج الكهرباء. فمن الأكثر ربحية بيع هذه الموارد في الأسواق الدولية بدلاً من حرقها محلياً. وبالتالي، لا يوجد أي تناقض بين توسع الطاقة الأحفورية وتطوير الطاقة المتجددة؛ ففي إطار الرأسمالية، تعزز هاتان الديناميكيتان بعضهما البعض.

**سيمون بيراني: للعودة إلى مسألة نقاط الاختناق الطاقية، فهي لا تتعلق بالتوازن العام بين العرض والطلب، بل بأشكال محددة من الطاقة في أماكن محددة. ويعد الارتفاع السريع جداً في أسعار الغاز في الأيام الأخيرة – وهو أكثر حدة بكثير من ارتفاع أسعار النفط – مثالاً على ذلك. ويرتبط ذلك بشكل خاص بالدور الحاسم الذي تلعبه قطر: تسعى القوى الأوروبية إلى إعطاء الانطباع بأنها لم تعد تعتمد على الغاز الروسي (حتى لو كان استيراد الغاز الطبيعي المسال الروسي إلى أوروبا يدعو إلى التشكيك النسبي في هذا الادعاء)، لكن يكفي بضع هجمات بطائرات بدون طيار تستهدف قطر لكي ترتفع الأسعار بشكل حاد.**

هذا صحيح. وهذا يوضح مدى ضرورة التفكير في هذه القضايا المتعلقة بالطاقة على نطاق سلسلة القيمة بأكملها، ومن منظور عالمي شامل فعلا. أين يتم تكرير الموارد وتحويلها ونقلها؟ غالبًا ما نميل إلى البحث عن تفسيرات سريعة، من خلال تحديد «نقاط الاختناق» المفترضة بأنها حاسمة. لكن هذه التحليلات غالبًا ما تكون مبسطة للغاية. يلزم إجراء تحليل أكثر دقة – لا سيما آليات تشكيل الأسعار. وفي هذا الصدد، لا تزال هناك العديد من الأفكار المسبقة، لا سيما بشأن النفط: غالبًا ما يُفترض أن سعره يعتمد بشكل مباشر على العرض والطلب. في الواقع، يتم تحديده إلى حد كبير في الأسواق المالية، ويتأثر بشدة بالتوقعات والمضاربة. صحيح أن هذه التوقعات قد تشمل عوامل جيوسياسية أو تقلبات العرض والطلب، لكنها لا تقتصر عليها.

**سيمون بيراني: هذا يرتبط بمسألة أسعار التجزئة للكهرباء والغاز في أوروبا. كان عام 2022 عاماً مفيداً للغاية: فهذه الأسعار تعتمد على عوامل متعددة. استُخدمت الحرب في أوكرانيا كذريعة لتحقيق أرباح استثنائية، لا سيما لشركات قطاع الكهرباء. إنها مسألة سياسية بامتياز، تؤثر بشكل مباشر على الطبقات الشعبية الأوروبية، لا سيما من خلال نفقاتها على الطاقة.**

ونلاحظ، بالمناسبة، نفس النقاشات حالياً في المملكة المتحدة، لا سيما حول أسعار الكهرباء.

**د.ج: في كتابك، تشرح أن شركات النفط تخلت عن إنكار تغير المناخ لتتبنى استراتيجية تعتمد على «حلول زائفة» - السيارات الكهربائية، والهيدروجين، والطاقة الحيوية، وقبل كل شيء احتجاز الكربون. ما هو منطق هذه الاستراتيجيات، وكيف يمكن الطعن فيها؟**

لا تهدف الاستراتيجيات التي تطرحها شركات النفط الكبرى - سواء كانت الشركات الغربية الكبرى أو الشركات الوطنية مثل أرامكو السعودية - إلى حل أزمة المناخ. إن وظيفتها هي السماح بمواصلة، بل وتكثيف، إنتاج واستهلاك الطاقات الأحفورية. إن الآليات التي تروج لها - احتجاز الكربون، وكهربة النقل، والهيدروجين - هي حلول تقنية تتجنب طرح السؤال الأساسي: السؤال المتعلق بالصلة بين الهيدروكربونات وديناميكية توسع الرأسمالية. بل إن البعض يعتبر الهيدروجين بمثابة حصان طروادة يهدف إلى إطالة أمد استغلال الغاز الطبيعي. باختصار، يتعلق الأمر بإعطاء مظهر الحل، مع الحفاظ على الهياكل القائمة.

**إن ارتفاع أسعار النفط يشكّل بلا شك فرصةً مواتية لروسيا، إذ يدعم عائداتها من الصادرات**

**د.ج: في عام 2021، نشرتم تحليلاً سياسياً اقتصادياً لتشكيل الدولة في فلسطين. لقد غيرت الحرب التي اندلعت في عام 2023 ميزان القوى بشكل عميق. واليوم، بعد الاعتراف الرسمي بالدولة الفلسطينية من قبل العديد من الدول الغربية، على أي أسس اجتماعية تقوم هذه الدولة؟**

إن مسألة الدولة، في رأيي، مشكلة بالغة الصعوبة بالنسبة للحركة الفلسطينية. تاريخياً، كان الوعد بالدولة وهمياً إلى حد كبير. وقد استُخدمت هذه الوعود كمقابل لتعميق الاستعمار الإسرائيلي وتفتيت الحركة السياسية الفلسطينية. وتعد اتفاقيات أوسلو مثالاً صارخاً على ذلك: فقد قُدمت على أنها خطوة نحو إنشاء دولة فلسطينية، لكنها في الواقع قلصت الأفق السياسي إلى مفاوضات حول أجزاء من الأراضي في الضفة الغربية. كما أنها فصلت عدة مكونات أساسية للشعب الفلسطيني - المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، واللاجئين، وغزة والضفة الغربية - عن الإطار السياسي المشترك.

ولا يزال هناك تناقض صارخ حتى اليوم: فبعض الدول الغربية، مثل المملكة المتحدة، تعلن دعمها للاعتراف بدولة فلسطينية بينما تواصل تسليح إسرائيل ودعم الإبادة الجماعية في غزة. وهذا النفاق يجعل جاذبية هذه الرؤية الدولتية أكثر خطورة.

على صعيد الاقتصاد السياسي وديناميات الطبقات، أدت اتفاقيات أوسلو إلى إنشاء السلطة الفلسطينية في عام 1994. وقد تشكلت هذه السلطة كممثلة للطبقة الرأسمالية الفلسطينية في الضفة الغربية. وهي برجوازية تمتد جذورها إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير، لا سيما نحو دول الخليج. تعمل السلطة الفلسطينية إلى حد كبير كمتعاقد من الباطن للاحتلال الإسرائيلي، بينما تعمل كواجهة لتسهيل اندماج إسرائيل في الاقتصاد الإقليمي.

إن فهم هذه الديناميات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أمر أساسي لفهم ما يحدث في فلسطين والمأزق الذي وصلت إليه الرواية حول الدولة الفلسطينية.

**سيمون بيراني: منذ عقود، يدور النقاش حول حلول الدولة الواحدة أو الدولتين. لكن هذه النقاشات تبدو أكثر فأكثر مجردة. لقد أفسد نتنياهو بوضوح أي احتمال لحل الدولتين. وتركز حركات التضامن، عن حق، على أهداف ملموسة مثل وقف إمدادات الأسلحة. لكن هل هناك زاوية سياسية نغفلها؟**

أشاركك هذا الرأي. يميل جزء من اليسار إلى الانغلاق في نقاشات مجردة حول الشكل الذي يجب أن يتخذه أي دولة محتملة - دولة واحدة أم دولتان، وتحت أي شروط، ومع أي سكان. لكن هذه النقاشات تجري غالبًا بدون الفلسطينيين/ات أنفسهم/ن، وبدون ارتباط بحركة سياسية حقيقية. ستظهر القضايا الاستراتيجية مع إعادة بناء حركة سياسية فلسطينية، بالتزامن مع التضامن الأممي. وتوفر حملات المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) في هذا الصدد إطاراً أكثر واقعية، من خلال دمج المكونات المختلفة للشعب الفلسطيني، ولا سيما المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل واللاجئين. وهذه المطالب هي التي يمكن أن تمهد الطريق للتفكير في الأشكال السياسية المستقبلية.

**د. ج.: أخيراً، ماذا عن القضية الكردية، التي حظيت في وقت ما بدعم قوي في الأوساط التقدمية؟ اليوم، تبدو أقل بروزاً، على الرغم من أن الحركات الكردية لا تزال نشطة في عدة بلدان.**

من الضروري أن يعترف اليسار بالنضال الكردي وتدعمه. لقد اتسمت تاريخ القومية العربية السائدة بعدم القدرة على دمج مطالب الأقليات القومية والعرقية، ولا سيما الأكراد. وقد سمح هذا النقص باستغلال هذه النضالات من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل. ونرى ذلك اليوم في محاولات تسليح بعض القوى الكردية ضد إيران.

لذلك، من الأهمية بمكان دعم هذه النضالات مع الحفاظ على الوعي تجاه الاستراتيجيات الإمبريالية، التي لا تهدف إلى تقرير المصير للشعوب بل إلى السعي وراء مصالحها الخاصة.

**د.ج: أخيرًا، كيف يمكن للحركات التقدمية أن تفكر في استراتيجيتها في مجال الطاقة؟ ماذا يمكن أن يكون موقف نظام تقدمي تجاه الطاقات الأحفورية؟**

يتطلب تفاقم أزمة المناخ وضع ضرورة التخلي عن الطاقة الأحفورية في صميم الاهتمامات. يكتسي الشرق الأوسط هنا دوراً حاسماً، باعتباره قلب النظام العالمي للهيدروكربونات، لا سيما فيما يتعلق بالصادرات. لا يمكن فهم الديناميات السياسية في المنطقة - من فلسطين إلى إيران - بمعزل عن هذه الحقيقة المتعلقة بالطاقة. إن الدفاع عن العدالة الاجتماعية والسياسية في المنطقة يعني، في الأساس، طرح مسألة المناخ. ■

5 مارس 2026

# ضد مجموعة السبع، لنبني المقاومة الأممية في جنيف

**في مواجهة مجموعة السبع، التي تجتمع في إيفيان لتنسيق تدميرها للشعوب واستغلال الكائنات الحية والسيطرة على الأجساد، فلننظم مقاومتنا ضد الفاشية والإمبريالية! لنتجمع من 13 إلى 17 يونيو 2026 في جنيف لبناء الرد الأممي!**

**خوان تورتوسا**
**خوان تورتوسا عضو في منظمة تضامن (solidaritéS) وتنسيقية «لا لمجموعة السبع» (NoG7) بجنيف**

**بقلم**
**خوان تورتوسا**

«تجمع مجموعة السبع (G7) كل عام حكومات سبعة من أغنى دول العالم، التي تناقش قضايا الاقتصاد والمجال الجيوسياسي. ومنذ عام 1975، تجتمع الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا وإيطاليا وكندا واليابان لتنظيم القيادة الرأسمالية للعالم – وقد انضمت إليها روسيا في عام 1997، والمُستبعدة اليوم عقب ضم شبه جزيرة القرم في عام 2014».

هكذا يبدأ نداء التعبئة الصادر عن التحالف لا لمجموعة السبع(NoG7)، الذي يتألف من أكثر من 40 منظمة، تقع على يسار الحزب الاشتراكي وحزب الخضر في جنيف، والمنحدرة حالياً في غالبيتها من منطقة بحيرة ليمان.

## نادي ضيّق يخدم الأقوياء والشركات متعددة الجنسيات

مجموعة السبع هي «منتدى» أنشئ عام 1975 على شكل اجتماع «غير رسمي» للقوى الصناعية الغربية. وتجسد مجموعة السبع النظام الدولي المُنبثق عن الحرب العالمية الثانية، مع الولايات المتحدة باعتبارها محورا له. كانت تمثل، في ذروة قوتها، أكثر من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وعلى الرغم من تراجع وزنها الاقتصادي اليوم، لا يزال أعضاؤها يركزون جزءاً كبيراً من رأس المال التكنولوجي والعسكري والمالي في العالم. لا تتمتع مجموعة السبع بأي شرعية ديمقراطية، لكن هذا لا يمنعها من اعتبار نفسها حكومة عالمية دائمة للشركات متعددة الجنسيات وللرأسمال المالي وللمجمّعات العسكرية.

تلعب مجموعة السبع دوراً نشطاً في فرض السياسات النيوليبرالية في الجنوب والشمال على حد سواء، وفي الاستحواذ على موارد شعوب الجنوب. وهي تدعو إلى خفض النفقات العمومية، وتقليص دور الدولة إلى مجرد وظيفة للرقابة الاجتماعية وزيادة النزعة العسكرية.

ولفرض هذه السياسات، تعتمد على المؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ولاحقاً منظمة التجارة العالمية، التي يمتلك فيها أعضاء مجموعة السبع غالبية الرأسمال، وبالتالي يحددون القرارات.

وتؤدي مجموعة السبع وظيفة مزدوجة: إعادة إنتاج النظام الاقتصادي العالمي لخدمة مصالح القوى العظمى، والسيطرة على البلدان الخاضعة لها ونهبها، وذلك بشكل أساسي من خلال الديون. وتواصل مجموعة السبع سياستها بلا رحمة على الرغم من حجم الكوارث البيئية والاجتماعية المرافقة لها.

البابا فرنسيس خلال قمة مجموعة السبع (G7) سنة 2024 في إيطاليا.

## مجموعة السبع اليوم

نحن نعيش في عالم يتسم بتزايد التفاوتات: التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية والجيوسياسية، وأبرز مظاهرها هي الهيمنة الاستعمارية الجديدة على بلدان الجنوب العالمي. يضاف إلى ذلك الحرب الدائمة التي تشنها الولايات المتحدة للحفاظ على هيمنتها، والإبادة الجماعية الإسرائيلية في غزة، والغزو الروسي لأوكرانيا، وما إلى ذلك.

سيُعقد الاجتماع المقرر في يونيو على ضفاف بحيرة ليمان في سياق جيوسياسي واقتصادي

خاص، يختلف عن القمم السابقة. فقد اشتدت التوترات وتضارب المصالح داخل مجموعة السبع، والتي غالبًا ما تخفيها واجهة الوحدة، إلى درجة أن «الصورة العائلية» التقليدية لن تعود قادرة على إخفائها. نحن نمر بفترة من التغيرات العميقة على الصعيد الدولي، تتميز بصعود قوة اليمين المتطرف الرجعي -الذي يتولى الحكم في عدة بلدان، بدءاً بالولايات المتحدة- وتفاقم التناقضات بين القوى الإمبريالية ومحاولات كسر التوازنات العالمية القديمة.

توجد مصالح متعارضة بين أعضاء مجموعة السبع، لا سيما بشأن الحرب في أوكرانيا واستمرارها؛ والتدخل العسكري للولايات المتحدة وإسرائيل في إيران، وما يترتب عليه من عواقب جيوسياسية على المنطقة وعواقب اقتصادية على بقية الدول الغنية؛ والطموحات التوسعية لإدارة ترامب التي تستهدف حتى دول الاتحاد الأوروبي؛ والمواجهة مع الصين، المنافس الرئيسي للهيمنة الأمريكية، وما إلى ذلك. نحن نشهد إعادة هيكلة النظام العالمي على المستوى الدولي وصراعات بين الإمبرياليين، تتجلى في تصاعد النزعة العسكرية والتحريض على الحرب، فضلاً عن ديناميات استخراجية جديدة تهدف إلى الحفاظ على مناطق نفوذ جديدة أو توسيعها.

إن اعتماد منظور مناهض للرأسمالية تجاه مجموعة السبع لا يعني مجرد إدانة قراراتها الظرفية، بل تحليل النظام الذي تجسده وتعيد إنتاجه، أي طبيعة هذه المؤسسة العالمية ذاتها. لا يمكن لنواة صغيرة من رؤساء الدول الذين يمثلون امتيازات المحظوظين في العالم أن يحتكروا حق اتخاذ القرارات نيابة عنا.

في مواجهة ذلك، توجد بدائل اشتراكية بيئية ومناهضة للرأسمالية، وسنناقشها خلال قمتنا المضادة في جنيف، يومي 13 و14 يونيو.

## بناء المقاومة الأممية

بمبادرة من الإضراب النسوي، وقطاعات مناهضة للفاشية، ومن مركز مستقل (السيلور) في جنيف، تشكل ائتلاف واسع، يضم على وجه الخصوص النقابات، وحركة المقاطعة (BDS)، و«سوليدار»، والحزب الجديد المناهض للرأسمالية (NPA-L'Anticapitaliste) واللجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية (CADTM)، للتنديد بدور مجموعة السبع في الفوضى العالمية وبناء تحرك جماهيري كبير، لا سيما يومي 13 و14 يونيو 2026. وستُعقد القمة الرسمية من 15 إلى 17 يونيو في إيفيان، على الجانب الفرنسي، بالقرب من جنيف.

ونظراً لأن السلطات الفرنسية حظرت أي مظاهرة على أراضيها، فسيجري الحشد في سويسرا، في إطار محدود وتحت المراقبة. وستنشر الحكومة الفدرالية أكثر من 2000 جندي، وستأتي شرطة الكانتونات المجاورة لتعزيز زملائها في جنيف. إنهم يريدون إغلاق الحدود وتقييد حرية التنقل. تحاول السلطات خلق جو من الخوف بالقول إن «المخربين» عادوا، بعد 23 عاماً. على الجانب الآخر من الحدود، لا توجد أي قاعة متاحة لمظاهرة مناهضة قمة مجموعة السبع، بناءً على أوامر من المحافظة، وبالنسبة لجنيف، لم يُمنح لنا أي فضاء عمومي. ولا توجد أي بلدية، حتى تلك التي يُقال إنها يسارية، ترغب في الوقت الحالي في توفير مساحة لإقامة المخيم.

## مظاهرة نسوية ملونة في 14 يونيو

في سويسرا، يُعد يوم 14 يونيو تاريخًا محوريًا في النضال من أجل المساواة في الأجور والاعتراف بالعمل المرئي وغير المرئي للنساء. وهو يوافق الذكرى السنوية الأولى لأول إضراب نسائي في سويسرا، في 14 يونيو 1991. وقد نُظم هذا الإضراب بعد عشر سنوات من إدراج المساواة في الدستور، وشارك فيه أكثر من 500 ألف امرأة تحت شعار: «إذا وقفت النساء مكتوفات الأيدي، فإن البلد يفقد توازنه». وقد ساهم هذا اليوم في اعتماد قانون المساواة في عام 1996. كما نظم إضراب نسوي واسع آخر في 14 يونيو 2019، للتنديد باستمرار التفاوتات.

واليوم، يشكل الإضراب النسوي في سويسرا أحد المحركات الرئيسية للتعبئة الاجتماعية ضد النظام الأبوي والعنصرية والفاشية. وستأخُذ المظاهرة ضد مجموعة السبع، التي ستجري بعد ظهر يوم 14 يونيو، اللون الأرجواني رمزاً لهذا الغضب.

فقد صِيغ نداء راديكالي نسبياً، يولي مكانة كبيرة للنضال ضد الفاشية. كما يتم التركيز على محاور أخرى: النضال ضد الإمبريالية، وإدانة الأشكال الجديدة للسيطرة ما بعد الاستعمارية، بالإضافة إلى الاستخراجية واستخدام الديون كأداة للهيمنة.

نعتزم تنظيم أكثر من عشرة ندوات وورشات وجلسات عامة، ابتداءً من مساء الخميس 11 يونيو. وسيتم تناول عدة مواضيع: دور الإضراب النسوي، والفاشية البيئية، والتضامن مع فلسطين، والنظام العالمي الجديد، والاستخراجية، وكيفية محاربة الفاشية، وما إلى ذلك. ومن المقرر أيضًا تنظيم حفلات موسيقية وأنشطة فنية. وبالطبع، ستُقام مظاهرة بعد ظهر يوم الأحد 14 يونيو.

## سياق سياسي مختلف مقارنة بعام 2003

تقارن وسائل الإعلام السويسرية الحراك الحالي بذلك الذي نظم عام 2003 ضد قمة مجموعة الثمانية في إيفيان. ومع ذلك، فإن السياق مختلف تمامًا. في عام 2003، كانت الحركة المناهضة للعولمة في أوجها، مدفوعة بعدة سنوات من التحركات الجماهيرية على نطاق دولي. أما اليوم، فتختلف الديناميات، حتى لو بقيت بعض النضالات، ولا سيما التضامن مع الشعب الفلسطيني والإضراب النسوي، في صلب الاهتمام. خلال عشرين عاماً، اشتد القمع وتجريم الحركات الاجتماعية، مما قلص من مساحات الاحتجاج.

في الوقت الحالي، لا نعرف ما إذا كانت الأنشطة المقررة في جنيف، وكذلك المظاهرة المقررة في 14 يونيو، سيُسمح بها. على الرغم من ذلك، فإن التعبئة يجري التحضير لها. وفي غضون ذلك، تشكل ائتلاف واسع في فرنسا وتم إطلاق نداء. نحن نعمل بتنسيق مشترك وندعو معاً إلى التعبئة.

ويُختتَم نداء جنيف بدعوة للانضمام إلى التعبئة في جنيف:

«من أجل الأممية والتضامن بين الشعوب، وضد الاستعمار وسياسات الهجرة القاتلة، لننظم المقاومة!

ومن أجل التضامن بين العمال والعاملات في جميع البلدان وضد النهب، لنتظاهر معاً ضد مجموعة السبع!»

نحن في انتظاركم ! ■

يوم 24 أبريل 2026

# لا لحلف الناتو!

**في 4 أبريل 2026، وبمناسبة الذكرى السنوية لتأسيس حلف شمال الأطلسي (الناتو)، عبر الإنترنت، انعقدت الندوة الاممية المناهضة للعسكرة، بدعوة من مبادرة «لا للناتو» (No to NATO)، التي تأسست استجابةً لنداء حزب العمال التركي (TIP)، الذي ينشط في صفوفه أعضاء الأممية الرابعة في تركيا.**

وقد جمعت هذه الندوة متدخلين ومتدخلات من عشرات البلدان، ونحو مائتي مشارك ومشاركة، ودعت إلى تنظيم "قمة اممية مناهضة للإمبريالية من أجل السلام" في يونيو 2026، ردًا على قمة هذه المنظمة الإجرامية المقرر عقدها في تركيا. وننشر فيما يلي البيان الختامي للندوة:

نعيش اليوم مرحلة تتصاعد فيها الأخطار التي تمثلها الإمبريالية على شعوب العالم، ويتفاقم فيها العدوان الإمبريالي في منطقتنا. ففي 4 أبريل، ذكرى تأسيس حلف الناتو ـ هذا الحلف الحربي الإمبريالي ـ اجتمع ممثلو وممثلات منظمات يسارية واشتراكية وثورية من بلدان مختلفة، إلى جانب ناشطين و ناشطات ومثقفين و مثقفات من الحركات الاجتماعية، في لقاء عبر الإنترنت. وقد نوقشت الحروب الجارية ودور الناتو فيها، كما جرى التداول في سبل النضال ضدها. كذلك بحث المشاركون و المشاركات وسائل تنظيم التعبئة المناهضة لقمة الناتو المزمع عقدها في أنقرة يومي 7 و8 يوليو 2026، وأكدوا أهمية التضامن الأممي في هذه المعركة. وخلال هذا اللقاء، جرى التعبير عن مواقف مشتركة بشأن النقاط التالية:

## الذراع المسلحة للإمبريالية

تتصرف الإمبريالية الأمريكية وإسرائيل كقوتين مارقتين، مستهدفتين شعوب فلسطين ولبنان وإيران واليمن وبلدانًا أخرى. فالولايات المتحدة، الداعمة للكيان الصهيوني، تساند الإبادة الجماعية المرتكبة في فلسطين، وتقصف إيران من أجل حماية مصالح هذا الكيان. ويقع حلف الناتو، من خلال دوره العسكري والسياسي، في صميم هذه الاعتداءات. كما أن الاتحاد الأوروبي والقوى الإمبريالية الأوروبية الكبرى شريكة في هذا العدوان، إذ تدعم الهجوم الإسرائيلي-الأمريكي على شعوب غرب آسيا سياسيًا وعسكريًا. ومن قواعد الناتو في المنطقة، ولا سيما في تركيا، تُقدَّم المعلومات الاستخباراتية والدعم اللوجستي للولايات المتحدة وإسرائيل. كما تؤدي القواعد الأمريكية في اليونان والقواعد البريطانية في قبرص دورًا حاسمًا في استمرار هذا العدوان. ونقول جميعًا: «لا للناتو، ولا للقواعد العسكرية الأمريكية في غرب آسيا».

منذ تأسيسه، شكّل الناتو أداة للتدمير في خدمة النظام الرأسمالي العالمي، كما تشهد على ذلك أمثلة لا تحصى. فبينما كان يرفع راية «السلام» باسم الاستقرار الشامل للنظام الرأسمالي، دعم الناتو شبكات مضادة للتمرد في بلدان عديدة، وتدخل في الشؤون الداخلية لدول كثيرة، وساهم في القمع العنيف لنضالات الطبقة العاملة و تعبئاتها. واليوم نشهد أيضاً النتائج المدمرة للعسكرة و تشكيل الاحلاف العسكرية عبر الناتو، خاصة على المحور الروسي الأوكراني.

## سلطوية رجعية

مع عودة ترامب إلى السلطة لولاية ثانية، بات هذا المسار المضاد للثورة أكثر وضوحًا. فالناتو

في قمة عام 2024، مع بايدن في الوسط.

**قائمة الشخصيات والمنظمات الموقعة متوفرة على الموقع: notonato2026.org. أما العناوين الفرعية فمن إعداد هيئة التحرير.**

يفرض على جميع الدول الأعضاء رفع إنفاقها العسكري. كما أن الضغوط الرامية إلى تخصيص 5٪ من الميزانيات الوطنية للنفقات العسكرية تكشف، مرة أخرى، الطبيعة الحقيقية للناتو بوصفه أداة للحرب الإمبريالية. إن تخصيص 5٪ من الميزانيات العامة ـ وهي ثروات ينتجها العمال و العاملات ـ للعسكرة، يعني سحبها من الملكية العامة، ومن الحاجات الاجتماعية للسكان. وبينما تُحوَّل ثروات الشعوب إلى صناعة السلاح، تهيئ السياسات العسكرية أيضًا الأرضية لصعود اليمين المتطرف. وفي مناطق واسعة من العالم، ولا سيما في أوروبا، تدفع أحزاب اليمين المتطرف ـ التي تتغذى من سياسات معادية للمهاجرين و المهاجرات، وللنساء، ولمجتمع الميم (بمختلف هوياته و توجهاته الجنسية و تعبيراته الجندرية)ـ الجماهير، لا نحو النضال ضد هذا النظام، بل نحو البحث عن موقع داخله يكرس القمع، بما يعمّق سيرورة الثورة المضادة.

**يدخل نمطُ تراكم رأس المال مرحلةً جديدةً عدوانية، تتسارع فيها وتيرةُ العدوان الإمبريالي يجب حلّ حلف الناتو، ووقف جميع الحروب التي تحركها النزعة العدوانية الإمبريالية بشكل فوري**

## الهمجية الإمبريالية

لا تخلّف الحروب الموت والدمار فحسب، بل تؤدي أيضًا إلى موجات تهجير جماعي. وبفعل الاعتداءات والصراعات الجارية، تُجبر شعوب المنطقة على النزوح على نطاق واسع. وفي بلدان الاستقبال، يتحول المهاجرون و المهاجرات إلى يد عاملة زهيدة الكلفة يستغلها النظام الرأسمالي، في وقت يواجهون فيه العنصرية والانتهاكات الممنهجة لحقوقهم. ومن بينهم، تبقى النساء والأطفال وأفراد مجتمع الميم (بمختلف هوياته وتوجهاته الجنسية وتعبيراته الجندرية) الأكثر تضررًا من التمييز والفقر.

كما أن هذه الهمجية على الصعيد العالمي تدفع البشرية نحو التدمير البيئي والكوارث. فاستهداف محطات الطاقة الحرارية خلال الهجمات على إيران، والتهديد باستخدام الأسلحة النووية، لا يضعان المنطقة وحدها، بل العالم بأسره، على حافة كارثة بيئية كبرى.

واليوم، أصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى توسيع وتعزيز النضال ضد حلف الناتو. ففي لحظة يدخل فيها نظام تراكم رأس المال طورا هجوميا جديدا، ويتسارع فيها العدوان الامبريالي، يصبح ما ينبغي فعله واضحًا: يجب حلّ حلف الناتو، والوقف الفوري لجميع الحروب التي تغذيها العدوانية الإمبريالية. كما ينبغي فتح السبل الكفيلة بتحقيق ذلك، وبناء النضالات المناهضة للناتو على أساس التضامن الأممي.

ومن أجل تقوية هذا النضال، تشكل القمة المزمعة في أنقرة خلال يوليوز محطة سياسية مهمة. فهذه القمة ـ التي سيناقش فيها هدف رفع الإنفاق العسكري إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي، والتي سيُمنح فيها العدوان على غرب آسيا غطاءً شرعيًا، وقد يُطرح خلالها أيضًا مشروع إنشاء قاعدة عسكرية جديدة في تركيا ـ ينبغي أن تواجه بردّ قوي يبنى عبرالتضامن الأممي.

وفي إطار المواقف المشتركة التي جرى التعبير عنها، تقرر العمل على بلورة إرادة مشتركة حول النقاط التالية:

* تنظيم معارضة واسعة وتعبئة جماهيرية ضد قمة الناتو المقرر عقدها في أنقرة يومي 7 و8 يوليو.

* تنظيم »قمة اممية مناهضة للإمبريالية من أجل السلام« في إسطنبول يوم 4 يوليو، لإسماع صوت الشعوب في مواجهة هذه القمة الإمبريالية.

* رفع صوت السلام والتضامن الأممي في مواجهة اجتماع قادة دول الناتو الساعي إلى إعداد مخططات عدوانية جديدة.

* لتنظيم هذه القمة الاممية المناهضة للامبريالية من اجل السلام، وجب على جميع المنظمات والحركات والأفراد اليساريين والثوريين والاشتراكيين والمناهضين للعسكرة دعم هذا النداء وتوسيعه بروح التضامن.

* جعل «القمة الدولية المناهضة للإمبريالية من أجل السلام» فضاءً يسمح لشعوب مختلف البلدان وممثليها وممثلاتها باسماع صوتها، ومناقشة سبل النضال ضد الإمبريالية. ■

4 أبريل 2026

(1) هذه الصيغة هي سمة مميزة للتسويات المثيرة للجدل، لأنها توحي بأن حلف الناتو هو التحالف العسكري الوحيد، متجاهلةً بذلك منظمة معاهدة الأمن الجماعي، التي تتمحورحول روسيا، ومتجاهلةً في الوقت نفسه أنروسيا هي التي أشعلت الحرب، وليس حلف الناتو... (ملاحظة المحرر).

شارك العديد من رفاقنا في الندوة عبر الإنترنت يوم 4 أبريل 2026: من الولايات المتحدة، وبلجيكا، والبرازيل،وإسبانيا،واليونان،وفرنسا.

# السلطة والطابع الطارئ للأزمة البيئية

**لا يمكن إنكار الطابع الطارئ للأزمة الشاملة للرأسمالية، لاسيما بسبب الأزمة البيئية. ويتطلب التصدي لها رؤية واضحة لمسألة السلطة والانتقال نحو مجتمع آخر.**

**بقلم**
**مارتين لالانا**
**وجوليا مارتي**

الوضع واضح لا لبس فيه: نحن على شفا كارثة مناخية لا رجعة فيها(1). في عام 2025، تجاوزنا بالفعل سبعة من الحدود الكوكبية التسعة(2). ويؤدي ذلك بشكل أساسي إلى تسريع وتفاقم الأزمة البيئية برمتها. يتم تحطيم الأرقام القياسية للانبعاثات العالمية لثاني أكسيد الكربون وتركيزه في الغلاف الجوي كل عام. طالما أن الصنبور مفتوح، فلن ينخفض التدفق. وقد لوحظ مؤخرًا أن قدرة المحيطات على امتصاص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون آخذة في الانخفاض(3). ونلاحظ نفس الظاهرة في الغابات: في عامي 2023 و2024، أدى اجتثاث الغابات والحرائق الهائلة إلى خفض قدرة الغابات على امتصاص الكاربون إلى أدنى مستوي لها(4). في فنلندا، لم تعد الغابات تعمل كمصائد للكربون بل كمصدر للكربون(5)!.

في الوقت نفسه، بلغ انهيار التنوع البيولوجي مستوى كارثيا. منذ عام 1970، انخفضت أعداد الحيوانات البرية بنسبة 73%(6)، وما يقرب من مليون نوع مهدد بالانقراض. وقد بدأ انخفاض أعداد الحشرات بالفعل في تقليص إنتاج الغذاء. ويصاحب ذلك الاستخدام المكثف للأسمدة الكيماوية في الصناعة الزراعية، مما يؤدي إلى استنزاف خصوبة الأراضي الصالحة للزراعة.

## الفوضى العالمية

علاوة على ذلك، لا يمكننا تحليل الطارئ البيئي بمعزل عن السياق: فهو يحدث في ظل سياق اجتماعي-اقتصادي وجيوسياسي عالمي غير مستقر. إن غزو أوكرانيا، والإبادة الجماعية في فلسطين، والتدخلات الأمريكية في أمريكا اللاتينية، والتوترات في بحر الصين الجنوبي، والانتفاضات، والانقلابات، والحروب على الموارد في أفريقيا، وما إلى ذلك، كلها تصف حالة من الفوضى العالمية. ولكن من ناحية أخرى، فإن تصاعد الهجرة، واتساع التفاوتات، وارتفاع تكاليف المعيشة، وانزياح المجتمع نحو اليمين، والقمع والعنف (التي لها تأثير أكبر بكثير على الأشخاص المعرضين للعنصرية، والنساء، والأشخاص المنتمين لمجتمع الميم بمختلف هوياته وتوجهاته الجنسية وتعبيراته الجندرية (LGBTQIA+)، والناشطين، إلخ) تكشف عن سلسلة من حالات الطارئة المتراكمة، والمترابطة إلى حد كبير، والتي يتعين وضع حلول لها. حتى لو غضضنا الطرف، فإن كل هذا يستمر في الحدوث، بسرعة متزايدة، وبخطورة متزايدة، وبشكل لا رجعة فيه. لكن الوعي بالكارثة الجارية لا يتحول تلقائيًا إلى فعل لمواجهتها. إن الصراع الحقيقي حول الأزمة البيئية والاجتماعية لا يتعلق بالنقاش العلمي، بل بمسألة السلطة. ومن هذا المنظور ينطلق التفكير الذي نود طرحه في هذا المقال حول السلطة والمسائل الطارئة.

## مسألة الطابع الطارئ

في مثل هذا السياق، تَكبُر الشكوك بشكل منطقي بشأن الاستراتيجية السياسية التي ينبغي اعتمادها لمواجهة أمثل للطابع الاستعجالي للأزمة البيئية. في الواقع، فإن المُهَل الزمنية

**جوليا مارتي**
**جوليا مارتي ناشطة في مجال النسوية البيئية وعضوة في هيئة تحرير مجلة فيانتو سور (Viento Sur).**

(1) ويليام ج. ريبِل وآخرون: «تقرير حالة المناخ 2025: كوكب على حافة الهاوية»، مجلة BioScience، المجلد 75، العدد 12، 2025، ص 1016-1027.

(2) علوم الحدود الكوكبية (2025، PBScience): «التقييم الصحي للكوكب 2025»، معهد بوتسدام لأبحاث تأثير المناخ (PIK)، بوتسدام، ألمانيا.

(3) مولر، ينس د.؛ غروبر، نيكولاس؛ شنولِي، ألين وآخرون: «تراجع غير متوقع في امتصاص الكَربون في المحيط تحت درجات حرارة سطح بحر قياسية في 2023»، مجلة Nature Climate Change، المجلد 15، ص 978-985 (2025).

(4) نانسي هاريس وميليسا روز: «انكماش مخزون الكربون في غابات العالم إلى أدنى مستوى له منذ أكثر من عقدين بسبب الحرائق وإزالة الغابات المستمرة»، معهد الموارد العالمية، 24 يوليو 2025.

(5) معهد الموارد الطبيعية في فنلندا، 2025: «نتائج أولية لجرد غازات الدفيئة لعام 2023: أصبحت الغابات مصدرًا للانبعاثات لأن امتصاصها للكربون لم يعد يغطي انبعاثات تربة الغابات».

(6) الصندوق العالمي للطبيعة (WWF): «تقرير كوكب حي 2024».

لتنفيذ التحولات الهائلة اللازمة لا تتجاوز عقداً أو عقدين. وتتزايد كارثية عواقب التقاعس عن العمل. وبالتالي، فإن الافتقار إلى اليقين الاستراتيجي يؤدي إلى استجابات مُتباينة، تشترك في الوعي بحالة الاستعجال، ولكنها تتبنى مقاربات مختلفة، وغالباً ما تكون متناقضة. وسنحلل تلك التي تمارس قدرًا معينًا من التأثير في سياق الدولة الإسبانية.

وقد شدد مفكرو التيار التقدمي الأخضر الإسباني مؤخرًا على مسألة الإطار الزمني لتبرير مشروعهم السياسي. إذ يؤكد إميليو سانتياغو أنه لا يمكن قبول أي عائق أمام إزالة الكربون وأن اليسار لم يعد بإمكانه التوقف عند الذرائع الأيديولوجية مثل عدم المساواة أو أرباح الشركات الخاصة الكبرى(7). ويؤكد خوسيه لويس رودريغيز على أهمية إقامة تحالف مع الجناح الأخضر لرأس المال(8). يعتبر زان لوبيز أن على اليسار أن يتخلص من دوغمائيته ويعمل في إطار الرأسمالية كما هي لتعزيز الديمقراطية الليبرالية الخضراء(9). يدافع سيزار ريندوليس عن أن راهنية الأزمة البيئية تحول تراث الماركسية إلى خيال مرضي وكارثي سياسياً(10).

يصر الجميع على النقطة نفسها: ليس من الواقعي انتظار سقوط الرأسمالية لتجاوز الأزمة المناخية. ومن هذا المنطلق، يدعون إلى براغماتية خضراء تختار الإدارة الخضراء للواقع القائم. إذا كانوا قبل بضع سنوات يبررون هذا المسار بحجة أنه يتماشى مع روح العصر؛ فإنهم يبررونه الآن باعتباره المسار الوحيد في مواجهة صعود الفاشية الأحفورية.

على صعيد الحركات الاجتماعية، حتى لو لم يتم استعادة حيوية التحركات المناخية التي سبقت الجائحة، فقد ورثنا عنها تجذر بعض القطاعات النضالية. استخدمت تجمعات مثل «إكستينكشن ريبيليون» (Extinction Rebellion) أو «فوتورو فيجيتال» (Futuro Vegetal) تكتيكات العصيان المدني لجذب الانتباه إلى الطابع الاستعجالي للوضع. كما تتمتع الحركة الفرنسية «انتفاضات الأرض» (Les Soulèvements de la terre) بنفوذ متزايد داخل المجموعات البيئية المستقلة ومجموعات الدفاع عن الأراضي. وقد أدى ذلك إلى الظهور المفاجئ لـ«انتفاضات الأرض» في كاتالونيا. دون أن ننسى الانتفاضات الفلاحية في مختلف أنحاء أوروبا، والتي، على الرغم من أن مطالبها ليست دائماً بيئية، إلا أنها تسلط الضوء على أعراض هذه الأزمة.

ويتساءل أعضاء التجمع البرتغالي «كليمامكسيمو» (Climáximo) عن الاستراتيجيات الحالية للحركات من منظور الطابع الاستعجالي(11). وينتقدون الطريقة التي تواصل بها أغلب التنظيمات التهرب من هذه المسألة. وهم يرون أن لا البناء التدريجي للسلطة والتنظيم المجتمعي، ولا التعبئة الجماهيرية، ولا المطالب الملموسة والواقعية، تستجيب بشكل صحيح للطابع الاستعجالي للأزمة. وفي الوقت نفسه، يحذرون من أن حجم التهديد غالبًا ما يُقابل بالتخلي عن النضال من أجل الظفر بالسلطة والانكفاء على المشاريع المحلية. ويؤكدون أنه «إذا أردنا التخطيط لتفكيك الرأسمالية في غضون المُهَل التي يفرضها تغير المناخ، فنحن بحاجة إلى نظرية للتغيير وإلى نموذج تنظيمي يتوافقان مع هذه المهمة».

وهم يشددون على أهمية تعزيز المنظومة الشاملة للحركات والتنظيمات الملتزمة بالقطيعة الثورية. ويقترحون أن تتخذ التنظيمات موقفاً يعكس ذهنية الحرب في مواجهة الطابع الاستعجالي للأزمة المناخية: بحيث ينبغي لكل استراتيجية، ولكل تكتيك، ولكل سيرورة داخلية، أن تكون فعالة، وأن تعتمد تكوينات سريعة، وأن تكون مرنة.

أما بالنسبة لـ«التقدميين الخضر»، سيُنظر إلى كل تموقع أيديولوجي باعتباره يتعارض مع كل مشروع ثوري. إنهم يعارضون المواقف المناهضة للرأسمالية، معتبرينها عوائق أمام حل للأزمة البيئية، على الرغم من أن نتائج براغماتيتهم لا تزال غير مرئية. علاوة على ذلك، فإن الطريقة المضللة التي ينظرون بها إلى الطابع الاستعجالي لفرض مشروعهم السياسي تذكرنا كثيراً بالشعار الشهير «لا يوجد بديل»، الذي يشرعن الحلول المعادية للديمقراطية، وتتجاهل أننا، بدون الأفراد الأكثر تضرراً من هذه الأزمة البيئية والاجتماعية، لن نتمكن من إطلاق السيرورات الجذرية اللازمة للتحولات الطموحة التي نحتاجها.

**مارتين لالانا**
**مارتين لالانا نقابي وعضو في هيئة تحرير مجلة فيانتو سور (Viento Sur).**

مناضلون بيئيون

وإن كان بالإمكان التماهي مع بعض مواقف «كليماكسيمو»، فإن نتائجها لن تكون سوى إفراط في الإرادوية. وعلى صعيد الممارسة العملية، يمكن ملاحظة أن خيار تسريع وتكثيف النضال يطمس السياق الملموس للحركات والديناميات المحلية التي تمر بها. إذا كان التجذر يظل نتيجة إيجابية للطابع الاستعجالي، فإن واقع الحركات الاجتماعية لا يزال شديد التشرذم وغير قادر على استقطاب طبقات واسعة من المجتمع.

وبالتالي، يمكن ملاحظة وجود مقترحات مفيدة لإعادة تنظيم الحركات وتعزيزها، ولكن من دون أي مقترح واضح لحل مسألة السلطة. وفيما يلي، سنحاول رسم ملامح ردنا الخاص على الأزمة البيئية والاجتماعية. وسنشير إلى بعض الثغرات في الفكر الاشتراكي البيئي، ونطور تأملاتنا حول السلطة وحول طابع الاستعجال في مواجهة الأزمة البيئية والاجتماعية.

## إثراء الفكر الاشتراكي البيئي

بدأت النقاشات حول الأزمة البيئية داخل الفكر الماركسي خلال النصف الثاني من القرن العشرين. وقد خلّف أكثر من نصف قرن من الفكر الاشتراكي البيئي إرثاً ثميناً ولعب دوراً مهماً في كل من المنظمات الماركسية والحركة البيئية. لكن الاعتراف بهذا الإرث لا يمنعنا، في الآن نفسه، من الاعتراف ببعض الحدود التي قد تكون هذه الأفكار قد بلغتها والإشارة إليها.

في معظم الحالات، ركز الفكر الاشتراكي البيئي حصرياً على الجانب البيئي من النقاش. لم تُعالج بعض القضايا المركزية في الماركسية من خلال هذا المنظور: مثل الدولة، والأزمة، والتنظيم، أو الانتقال، بحيث إن إسهامات هذا الفكر تحتاج إلى أن تُستكمل بمدارس أخرى من الفكر الماركسي. غير أن مثل هذا التركيب لا يولّد، للأسف، نتيجة مُرضية ومتناسقة. وهذه هي بالضبط النقطة الذي يجب أن يثري فيها الفكر الاشتراكي البيئي نفسه. وتظهر الإشكالية نفسها في مسألة التوقيتات السياسية. فهناك إرث غني من النقاشات حول التوقيتات السياسية والتنظيم والاستراتيجية في الماركسية. لكن إعادة قراءة اشتراكية بيئية لهذا الإرث لا تزال مهمة مطروحة أمامنا.

يعود التفكير في التوقيتات السياسية والتنظيم داخل الماركسية إلى النقاشات في صفوف الأممية الثانية والحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني (SPD). كان إدوارد بيرنشتاين يدافع عن البرلمانية باعتبارها مسيرة طويلة نحو الاستيلاء التدريجي على السلطة. بالنسبة لكارل كاوتسكي، كانت الثورة تُختزل في تعديل ميزان القوى داخل الدولة وفي نمو الجماهير العمالية. وهكذا كان يراهن على تراكم سلبي للقوى، من أجل «التقدم بصبر على طريق السلطة إلى أن تسقط السلطة كثمرة ناضجة». وضعت هذه المفاهيم الحزب في دور المربي الذي يثقف الطبقة العاملة وينظمها.

> **الزمن الاستراتيجي في السياسة ليس خطيًا ولا فارغًا، بل هو زمن غير متصل، غير مترابط ومتصدع، مليء بالعُقَد والوقائع المشحونة بالدلالة**

وهذا ما وجه إليه والتر بنجامين اتهام الاستسلام التاريخي(12). فقد كانت الاشتراكية الديمقراطية الألمانية تتبنى تصورا لزمن متجانس وفارغ، زمن تقدم آلي بلا أزمات ولا قطيعات. توقيت زمني بلا أحداث. بالنسبة لبنجامين، كان هذا التحيز قد خدر اليقظة الثورية في مواجهة التهديدات. ففي تصوره، إن الزمن الاستراتيجي للسياسة ليس خطياً ولا فارغاً: إنه زمن متقطع، غير مترابط وممزق، مليء بالعقد والوقائع المشبعة بالمعنى.

أما أكثر القطيعات أهمية، فكانت تلك التي صاغها لينين من خلال مساهمتين أساسيتين: مفهومه للأزمة الثورية وتصوره للحزب. فبالنسبة للثوري الروسي، لا يكون الحزب مربّيًا يراكم القوى بصبر، بل فاعلًا استراتيجيًا يتفاعل بمرونة مع الظرفية الراهنة. يجب التحضير للثورة من خلال بناء منظمة قادرة على العمل في ظروف قصوى، دون أن تشلها أدنى تحديات. ولهذا السبب يجب أن يكون الحزب دائمًا مستعدًا للمفاجآت وأن يجهز جميع الجبهات. وكما يصف دانيال بنسعيد، فإن سياسة لينين هي سياسة نفاذ صبر(13). فسياسة الزمن المقطوع في الاستراتيجية اللينينية هي زمن تحدده إيقاعات الصراع وتقطعه الأزمات. وفي هذا الزمن المقطوع، يعمل الحزب كعلبة تبديل سرعة القيادة للثورة.

هل تقدم هذه المناقشات إجابة مرضية لمسألة الطابع الاستعجالي للأزمة البيئية؟ سيكون من غير الأمانة الإجابة بالإيجاب. فرغم جاذبية هذه النقاشات، لا يمكن تطبيقها آلياً على مسألة التوقيتات السياسية للأزمة البيئية.

## السلطة والأزمة والانتقال

سنحاول رسم ملامح إجابتنا عبر ثلاث مقاربات: مقاربة السلطة، ومقاربة الأزمة، ومقاربة الانتقال.

أولاً، يبدو لنا أن تناول مسألة الاستيلاء على السلطة أمر أساسي في سياق تواصل فيه الحركات الاجتماعية البيئية التهرب من هذه القضية. سواء كان ذلك تحت تأثير الحركة الذاتية، أو خوفاً من الإصلاحية، أو ببساطة بسبب العجز وعدم القدرة على تخيل سيناريوهات للقطيعة، فإنه لا يتم تصور علاقة مع الدولة لا تقوم إما على منطق الضغط والمطالبات، أو، على العكس، على مواجهة لا تهدف إلى تحويل السلطة، بل فقط إلى إضعافها.

إننا بحاجة إلى إثارة مسألة كيفية تحويل الدولة على ضوء حالة الاستعجال. لأن الفكرة القائلة إنه لا وقت لدينا لإجراء تحولات كبرى،

(7) إميليو سانتياغو موينيّو (2024): «الساعة لم تعد مجرد مؤشر بل بوصلة: من أجل جبهة شعبية مناخية»، مجلة Critic.

(8) خوسيه لويس رودريغيز (2024): «ما هي التحالفات؟ دفاع عن عدم الارتياح»، Corriente Cálida.

(9) كليمنتي ألفاريث (2025): «زان لوبيث، ناشط: ليس من الواقعي انتظار إلغاء الرأسمالية لتجاوز الأزمة المناخية»، صحيفة El País.

(10) سيزار ريندويليس (2025): «انقراض الماركسية (الماركسية السياسية أمام الأزمة الإيكولوجية الاجتماعية) »، Cuaderno digital de cultura.

(11) ماريانا رودريغيش وسينان إيدن (2025): «كل شيء على المحك: نظرية ثورية لوقف الانهيار المناخي».

(12) والتر بنيامين (1939): «باريس، عاصمة القرن التاسع عشر».

(13) دانييل بنسعيد (2013): «السياسة كفن استراتيجي».

دانيال بنسعيد في لقاء «الرابطة الشيوعية الثورية» (LCR) في قاعة الميوتواليتي بتاريخ 30 مايو 2008، بمناسبة الذكرى الأربعين لأحداث ماي 1968.

وبالتالي من الأفضل التكيف وإيجاد حل وسط، تقودنا إلى مأزق تستمر فيه الرأسمالية في العمل وكأن شيئاً لم يكن. إن تجنب هذا التحدي والتركيز حصرياً على بناء فضاءات مستقلة يعني أيضاً التخلي عن أدوات التدخل في الاقتصاد التي هي ضرورية وعاجلة.

وبناءً على ذلك، ما الذي يعنيه الاستيلاء على السلطة بالنسبة لمشروع اشتراكي بيئي داخل ديمقراطية ليبرالية غربية؟ كان تصور لينين للأزمة الثورية قائمًا على ازدواجية السلطة وعلى حملة سياسية وعسكرية للإطاحة بجهاز الدولة المُسيطر. يصعب تطبيق هذا النموذج في البلدان التي يوجد فيها مجتمع مدني قوي ومتجذر في أعماق المجتمع، حيث تمارس الدولة هيمنة قوية وتتمتع بشرعية قوية.

في هذه المناطق، صاغت مناقشات الأممية الشيوعية نماذج أخرى: الحكومة العمالية والنهج الانتقالي(14). وقد لوحظ هناك كيف أن التجذر الاجتماعي للطبقة العاملة كان يترجم أولا في شكل تطلعات إصلاحية نحو حكومة ديمقراطية تستجيب للمطالب المطروحة. في مثل هذه الشروط، يمكن أن يؤدي وصول القوى الاشتراكية إلى الحكومة عن طريق صناديق الاقتراع دورًا مؤقتًا وانتقاليًا. ومع ذلك، سيتعين على هذه الحكومة مواجهة عمليات التخريب الاقتصادي من قبل الرأسماليين، وكذا مواجهة حالة العجز والإحباط المتزايدين، فضلاً عن تصاعد دينامية الصراعات الطبقية. ومن هنا يأتي النهج الانتقالي: يمكن لهذه الحكومة أن تلعب دور الجسر، لكنها مطالبة بتجاوز السياسة الإصلاحية وتعزيز عملية التجذر.

**ليس الحزب مُعلِّمًا يراكم القوى بصبر، بل هو فاعلٌ استراتيجي يتفاعل بمرونة مع الظرفية يجب أن يكون دائم الاستعداد للمفاجآت، وأن يهيّئ نفسه لكل الجبهات**

## الحكومة العمالية، السلطة المضادة والبرنامج الانتقالي

علاوة على ذلك، في سياق أزمة بيئية واجتماعية، سيعتمد نجاح هذه الاستراتيجية بشكل خاص على القدرة على بناء مؤسسات للسلطة المضادة. هذه المؤسسات أساسية لتقوية الطبقات الشعبية في سياق من التفقير وتصاعد العنف. ولكن سيتعين عليها أيضًا خلق أشكال من الاستقلالية وإبطال ابتزازات رأس المال، بالإضافة إلى بناء تجارب في تشييد السلطة لا تمر عبر التفويض – وهي سمة من سمات الديمقراطيات الليبرالية – وتسهيل عملية التجذر وتجاوز الإطار القائم.

إن إقامة حكومة انتقالية مدعومة بهياكل للسلطة المضادة هي فرضية يمكن تطبيقها بسهولة في فترة الأزمة البيئية. فليس من الضروري الإيمان بإلغاء الرأسمالية على نطاق عالمي خلال العقد القادم لاعتماد استراتيجية ثورية: يمكن تماماً لحكومة عمالية – ونعني «الطبقة العاملة» بالمعنى الواسع – التي تصل إلى السلطة انتخابياً في لحظة من التجذر الاجتماعي أن تعمل على تطوير مطالب انتقالية تساهم قدما في الدفع بالانتقال البيئي. ونموذج ذلك، تأميم شركات الطاقة، وإصلاح زراعي بيئي، والتوسيع الهائل لوسائل النقل العام، والتخفيض الجذري لساعات العمل، وتسوية أوضاع اللاجئين، ومصادرة المساكن المملوكة للشركات وصناديق

الاستثمار، أو إنهاء خصخصة الرعاية الصحية. لكن ستواجه هذه التدخلات عقبات وتخريبًا، بحيث سيكون تعزيز استراتيجية القطيعة هو الرد الوحيد الممكن. ومن وجهة نظر براغماتية، إذا كان هناك شيء يعلمنا إياه القرن العشرين، فهو أن أي برنامج إصلاحي ذي مغزى لم يكن فعالاً إلا عندما كانت الثورة تشكل تهديدًا حقيقيًا.

## أجوبة اشتراكية على الأزمات

ثانياً، ما هي آثار الأزمة والتعبئات الاجتماعية؟ في زمن الأزمة البيئية والاجتماعية المضطرب، يتعلق الأمر بعناصر مركزية، تظهر بطرق متنوعة. على الصعيد الاقتصادي، نعلم أنه خلال العقد القادم، سنواجه أزمة اقتصادية جديدة. إن التراكم الرأسمالي في حالة سيئة، ومنذ السبعينيات، يشهد الشمال العالمي أزمة كل عشر سنوات. وبعيداً كل البعد عن التحليلات اليسراوية، فإن هذه الأزمات لا تمثل شرارة مواتية لانفجارات ثورية. ففي أوقات الأزمات، يسترجع الرأسماليون استقرار معدلات أرباحهم ويعززون هيمنتهم على الطبقة العاملة. الأزمات ليست أعراضاً لاستنفاد كارثي، بل إنها تعيد تنشيط التراكم الرأسمالي.

> **الأزمات ليست علامة لانهيار كارثي، بل إنها تُعيد تنشيط عملية تراكم رأس المال**

يدافع ستالي هولجرسن عن فكرة أن الاشتراكية البيئية لا يمكنها أن تتهرب من الأزمات أو تتجاهلها(15). لتجنب إعادة إنتاج لانهائية لنفس الوصفات الكينزية التي تعيد ترميم التنافسية وربحية رأس المال، ينبغي علينا تحضير استراتيجيات وبرامج اشتراكية لمواجهة الأزمة. نحن بحاجة إلى خطط عمل ملموسة للإدارة الفورية للأزمة، من أجل تقليل الأضرار الاجتماعية إلى أدنى حد وتطبيق سياسة طبقية في أوقات الصدمة. يتعلق الأمر أساسًا بالاستعداد لتسارع الصراع الطبقي، في اللحظة التي يدخل فيها، حتمًا، في صراع مع الربح والملكية الخاصة. وستلعب هياكل السلطة المضادة للطبقات الشعبية دورًا رئيسيًا في ذلك، تمامًا مثل القدرة على صياغة استراتيجيات تنجح في تحويل الحالة الذهنية التي يولدها الوضع الجديد إلى تغييرات حقيقية.

## الأزمات الاجتماعية وأزمة القيادة

من ناحية أخرى، هناك التعبئات الاجتماعية. وهي تتطور بشكل مستقل عن الأزمة الاقتصادية. كانت ديناميكية القرن الماضي تضع الصراع عمومًا سابقا للأزمة. يدافع جوشوا كلوفر عن أن الشكل الذي يتجلى من خلاله الصراع الطبقي في عصرنا هو الاضطرابات(16)، التي يعرّفها بأنها شكل من أشكال العمل الجماعي الذي يسعى إلى «تجميد أسعار» سلع السوق، ويحشد دوما المزيد من الأشخاص المستبعدين من سوق العمل المأجور. وهو يتابع النضالات الجماهيرية حول أسعار الوقود والنقل في فرنسا، والبرازيل، والمكسيك، وهايتي. وعند دراسته لظاهرة مماثلة، يخلص فينسنت بيفينز إلى تقييم مرير للتعبئات الجماهيرية خلال العقد 2010-2020(17). من خلال تدخل حركات في تونس ومصر وتركيا والبرازيل وكوريا الجنوبية وشيلي، يخلص إلى أنها سمحت بخلق فراغات سياسية، لكنها لم تتمكن من استثمار الأوضاع الثورية. وبما أن التعبئات الجماهيرية، الفاقدة للقيادة، لم تكن قادرة على الاستيلاء على السلطة، فقد عرفت النخب الاقتصادية المنظمة كيف تنتهز فراغ السلطة كي تعزز مواقعها.

إن الأزمات، والانتفاضات، والمظاهرات الجماهيرية هي ثلاثة ظواهر ستحدث في السنوات القادمة. إنها أحداث ستجعل الزمن السياسي مضطربا. ترتبط الطبيعة الاستعجالية للأزمة البيئية ارتباطًا مباشرًا بقدرتنا على التدخل في تلك اللحظات. إذا وجدت منظماتنا نفسها مُعَطلة أو على الهامش، فسنكون قد خسرنا عقدًا من الزمن ليس بوسعنا تحمل خسارته. علاوة على ذلك، من الممكن أن تأخذ هذه الأحداث منحىً مضاد للثورة: يصف ريتشارد سيمور، من خلال مفهوم «قومية الكارثة»، كيف يستغل اليمين المتطرف الكوارث، الحقيقية منها والمختلقة، لتوسيع قاعدته الاجتماعية وتجذيرها(18)، وذلك بتوجيه التطلعات والانفعالات نحو مسار رجعي، وعرض تخيلات عنيفة كمتنفس للإحباط الاجتماعي. يتطلب الاستعداد للتدخل في الأزمات والانتفاضات توسيع قاعدتنا، وتعزيز تحالفاتنا، ولكن قبل كل شيء أن نكون قادرين على قراءة الواقع الاجتماعي للتنبؤ بمخارج تحررية للإحباطات ولبنائها.

## ما هي الإجراءات الملموسة؟

أخيرًا، ما هي المكاسب الضرورية من أجل انتقال اشتراكي بيئي، انطلاقًا من الوضع القائم؟ من ناحية، قامت «انتفاضات الأرض» بتعميم مفهوم نزع السلاح كاستراتيجية دفاعية لتفكيك وإعاقة البنى التحتية التي تقودنا نحو الانهيار(19). وقد تمكنت هذه الاستراتيجية الناجحة في ترك بصمة على النقاش العام وفي إعاقة بعض المشاريع الضخمة – حتى وإن كان من الضروري خوض بعض النقاشات التكتيكية حول الأشكال، ونوع البنى التحتية التي يجب استهدافها، والعواقب على الطبقة العاملة، من أجل توسيع نطاق هذه الاستراتيجية. من ناحية أخرى، يدافع كاي هيرون وكير ميلبورن وبيرتي راسل عن بناء أدوات للملكية العامة والمجتمعية في قطاعات أساسية من إعادة الإنتاج الاجتماعي(20)، مثل الرعاية الصحية والإسكان والطاقة أو الغذاء. وهذا يولد إطارًا مؤسسيًا يعتمد على المشاركة الشعبية لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والحد من هيمنة رأس المال. وهذه الأدوات ليست نتيجة ثورة اشتراكية بيئية، بل هي نهج لبناء سلطة شعبية وللمضي قدمًا في التحول البيئي. وهو مشروع

(14) مارتين موسكيرا (2023): «دروس من بعيد: الجبهة الموحدة وحكومة العمال في الأممية الشيوعية».
(15) ستاله هولغرسن (2025): «ضد الأزمة: الاقتصاد والبيئة في عالم مشتعل».
(16) جوشوا كلوفر (2025): «اضطراب. إضراب. اضطراب: العصر الجديد للانتفاضات».
(17) فنسنت بيفينز (2025): «إذا احترقنا: عقد الاحتجاجات الجماهيرية والثورة التي لم تحدث».
(18) ريتشارد سيمور (2024): «القومية الكارثية: انهيار الحضارة الليبرالية».
(19) ستاثيس كوفالاكيس (2023): «انتفاضات الأرض: تركيب واستراتيجية العمل الجماهيري».
(20) كاي هيرون، كير ميلبورن، بيرتي راسل (2025): «الوفرة الجذرية: كيف نفوز بمستقبل ديمقراطي أخضر».

ملموس وقابل للتحقق يمكن أن تتلاقى حوله القوى المنظمة.

ينبغي للمكاسب الاشتراكية البيئية أن تجمع بين هذه الحركة المزدوجة، المتمثلة في الإطاحة من جهة والتأسيس من جهة أخرى، والتي تعمل على الأشكال الجديدة لتنظيم الاقتصاد والمجتمع. وتحسين طرق الجمع بينهما بما يعزز تغذيتهما المتبادلة بدل تعارضهما.

في هذه الحالة، نرى كيف يمكن لمشروع تنظيمي اشتراكي بيئي أن يستجيب للطبيعة الاستعجالية للأزمة البيئية والاجتماعية. يمكن فهم توطيد وتوسيع مؤسسات السلطة المضادة، القادرة على فرض مطالب انتقالية على المستوى الوطني، على أنه الاستحواذ على أدوات تستجيب في الوقت نفسه للاحتياجات الاجتماعية ولضرورة إضعاف هيمنة رأس المال. يمكن أن يوفر الترابط الجدلي بين عمليات النضال الاجتماعي والانتصار الانتخابي إجابة على الطابع المُستعجل للأزمة البيئية والاجتماعية. إن التحويل العاجل والهدف المتمثل في تعزيز قوة الأدوات الشعبية ليسا مجرد مشاريع في الهواء، بل يجب أن يكونا جزءًا ملموسًا من استراتيجية تعبئة القوى الثورية.

> **الأزمات والاحتجاجات والمظاهرات الجماهيرية هي ثلاثة ظواهر ستحدث في السنوات القادمة وهي أحداث ستُحدث تصدّعات في الزمن السياسي**

## الاشتراكية البيئية والهمجية

تقدم المناقشات حول السلطة والأزمة والانتقال بعض الإجابات لمشكلة الاستعجال. يجب على المنظمات الثورية الاشتراكية البيئية أن تتفاعل بمرونة مع الظرفية الراهنة، وأن تطرح مطالب انتقالية، وتضع برنامجاً لمواجهة الأزمات، وأن تتدخل في الحركات الاجتماعية، وأن تبني أدوات انتقالية تلبي الاحتياجات الاجتماعية. كما يجب عليها استخدام الحكومة العمالية كجسر بين تطلعات الشعب وأفق القطيعة. كل هذا مرتبط بفترة الأزمة البيئية.

ننطلق من قناعة: لا توجد طرق مختصرة، لكن كل انتصار جزئي ننتزعه له أهميته. لا توجد طرق مختصرة لا في الوسائل ولا في الغاية – نحو استيلاء الطبقة العاملة على السلطة السياسية. لكن يتوجب علينا إلى ذلك الحين أن ننجز تحولات هائلة. ومن غير المرجح أن يُستكمل برنامج اشتراكي بيئي قبل الآجال المحددة لخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بشكل جذري. ومن المرجح أيضاً ألا ينجح برنامج إصلاحي براغماتي في ذلك، لأننا، من بين أمور أخرى، بدأنا بالفعل في تجاوز نقاط اللاعودة الخطيرة.

لهذا السبب، يجب أن يتطور التعبير المألوف «اشتراكية بيئية أو همجية» إلى «الاشتراكية البيئية داخل الهمجية». أو بالأحرى، كيف نبني الاشتراكية البيئية من خلال تجاوز الهمجية. نحن لا نواجه سيناريو «إما كل شيء أو لا شيء». نحن نواجه سيناريو متقلب، يزداد كارثية باستمرار، ولا يوجد فيه مستقبل مؤكد. علينا تجنب أسوأ النتائج، ولهذا السبب يجب علينا تعزيز قوتنا. نحن نعلم أن الصراع الطبقي سيتصاعد وأن التنظيم الشعبي سيكون الإمكانية الوحيدة لتحقيق النصر وتجنب التراجع.

هذا أمر أساسي. كما قلنا، فإن اليمين المتطرف يحقق تقدما في معركة قيادة مشاعر الإحباط نحو تجذر رجعي. إن عدم أخذ ذلك في الحسبان في تحليلنا سيكون خطأ فادحاً. إن الانتشار الاجتماعي للمواقف الرجعية والعنصرية يُبطِل أي تقدم جزئي نحو الانتقال البيئي. إن رد الفعل الشعبي على «الدانا» (منخفض جوي معزول على ارتفاعات عالية) في منطقة فالنسيا(21) مثال على ذلك. يدرك المعنيون الأمر تمامًا: ما حدد القدرة على الاستجابة لهذه الحالة هو وجود هياكل شعبية سابقة. وفي غيابها، سيؤدي تزامن الكوارث المناخية مع قوة اليمين المتطرف إلى تدمير روابط التضامن داخل المجتمعات المحلية، وسيتحول التذمر إلى تطرف في أسوأ معانيه.

وكما هو الحال مع الأزمات والانفجارات الاجتماعية، يمكننا أن نكون على يقين من أن هذا النوع من الكوارث وهجمات اليمين المتطرف سيحدث في المستقبل القريب. لهذا السبب يجب على أي منظمة اشتراكية بيئية تأخذ المسألة الاستعجالية للوضع على محمل الجد أن تستعد للتدخل. فالهزيمة ستكلفنا سنوات لا يمكننا تحمل خسارتها. ■

فبراير 2026

(21) «إسبانيا: العاصفة المثالية»، مانويل جاري راموس، 18 ديسمبر 2024، مجلة Inprecor.

تظاهرة في بلد الوليد ضد تدبير الحرائق الأخيرة في ليون، ثامورا، بالينثيا وسلامنكا.

# التحرر الذاتي للعمال والمضطهدين: دروس من الثورتين الألمانية والإسبانية

**يدافع أوراز آيدن، في إطار نقاش أُثير داخل أوساط اليسار التركي والكردي، عن أهمية التحرر الذاتي في التصور الديمقراطي للاشتراكية، مع إعادة التأكيد في الوقت نفسه على الأهمية الاستراتيجية لتدمير جهاز الدولة البرجوازية وإعادة النظر في علاقات الملكية، انطلاقا من اثنتين من أبرز تجارب الحركة العمالية العالمية في القرن الماضي.**

**بقلم**
**أوراز آيدن**

**افتُتح النقاش بعدة نصوص لعبد الله أوجلان، ولا سيما رسالته المطولة الموجهة إلى مؤتمر حل حزب العمال الكردستاني (PKK)، المنعقد يومي 5 و6 مايو 2025. في هذا النص المعنون «آفاق»، يستعيد أوجلان، في خطوطه الكبرى، تفسيره للتاريخ، مشددا على أهمية استبدال «ثنائية الكومونة - الدولة» بالدور المركزي للصراع الطبقي في إطار المادية التاريخية. ووفقا له، فإن نظرية الصراع القائمة على الانقسام إلى طبقات تُعد السبب الرئيسي لانهيار «الاشتراكية الواقعية». ويعلن الزعيم التاريخي لحزب العمال الكردستاني PKK بذلك هدفه المتمثل في «إرساء الاشتراكية المعاصرة ليس على شيوعية قائمة على ديكتاتورية الطبقة، بل على منظومة مفاهيمية تنظم العلاقات بين الدولة والمجتمع». ويقتضي ذلك التخلي عن اللغة المتمحورة حول الدولة-الأمة، وإبراز مفاهيم أخلاقية وسياسية تتمحور حول فكرة الكومونة و«الأمة الديمقراطية». وبالتالي، فإن بناء «المجتمع الديمقراطي» لا يمكن أن يتم إلا من خلال حوار مع الدولة، في إطار «تسوية ديمقراطية».**

نعرف جميعا تلك اللعبة التي يُطلب منا فيها تحديد الكتب الثلاثة التي سنأخذها معنا إذا تقطعت بنا السبل في جزيرة مهجورة، أو الشخصين اللذين سنختارهما لمرافقتنا. وإذا طرحنا السؤال نفسه فيما يتعلق بالماركسية، وإذا نظرنا في أطروحاتها وطُلب منا تحديد أيها يجب إنقاذه بأي ثمن، أيها ينبغي الحفاظ عليه من الماركسية أو من مجموعة نصوصها، فبالنسبة لي سيكون ذلك هو القول الوارد في بداية النظام الأساسي للأممية الأولى: «إن تحرر الطبقة العاملة سيكون من صنع العمال أنفسهم». أعتبر أن هذه العبارة تمثل القطيعة الأكثر جوهرية، والمنعطف الأكثر حسما، بين تصور الاشتراكية الذي تحمله الماركسية وكل الأفكار الثورية التي سبقتها. لأنه عندما ننظر إلى الفلسفة السياسية الثورية البرجوازية، وكذلك إلى التيارات الاشتراكية الأخرى اللاحقة، نجد دائما نوعا من أسطورة المنقذ الأعلى. بمعنى آخر، من مكيافيللي إلى روسو، ومن فولتير إلى هيغل، يكون الحديث إما عن أمير أو إمبراطور أو مشرّع. فمثلا، يصف هيغل نابليون بأنه «روح العالم ممتطيا حصانا». يتعلق الأمر دائما بتحرر يأتي من الأعلى.

وينطبق ذلك أيضا على التيارات الاشتراكية. ففي الاشتراكية الطوباوية نجد نماذج مجتمعية صيغت بفضل خيال خلاق بالغ النشاط، لكن لا يوجد فيها فاعل قادر على تحقيقها. وفي الواقع، لا توجد أيضا استراتيجية للاستيلاء على السلطة السياسية. ففورييه، وأوين، وسان سيمون يكتبون إلى الأباطرة، وإلى القياصرة، وإلى الملوك، لأنهم بحاجة إلى قوة، إلى فاعل

**أوراز أيدن**

**أوراز أيدن ينتمي إلى مئات «الأكاديميين من أجل السلام» الذين تم فصلهم من عملهم بعد توقيعهم عام 2016 على عريضة ضد أعمال العنف التي تمارسها الدولة تجاه الشعب الكردي. يعمل لذلك كمترجم وصحفي مستقل. وهو عضو في حزب العمال في تركيا (TIP) وعضو في المكتب التنفيذي للأممية الرابعة. هذا النص هو تفريغ لمداخلة قُدِّمت خلال مؤتمر «الاشتراكية من جديد»، الذي نُظّم يومي 8 و9 نوفمبر 2025 في إسطنبول من طرف مؤتمر الشعوب الديمقراطي (HDK)، المرتبط بالحركة السياسية الكردية، حيث دُعي رفيقنا لعرض وجهة نظره، مع التعبير عن تضامنه مع الحركة الكردية وطموحه إلى إنهاء الحرب عبر مفاوضات ديمقراطية.**

يستطيع تنفيذ مشاريعهم من الأعلى. فالفاعل يُتصوَّر دائما على أنه قادم من الأعلى. وهناك تيار مهم آخر -يمكن ملاحظته لدى بابوف، وبوناروتي، وبلانكي، وفي سلسلة كاملة من الجمعيات الثورية والمنظمات الثورية السرية- يقوم في الغالب على منظور استيلاء أقلية ثورية جيدة الإعداد وحازمة على السلطة، تعمل باسم البروليتاريا وتحل محلها. وفي الواقع، يتعلق الأمر بشكل من أشكال الانقلابية الثورية. النوايا صادقة، لكن الثورة لا يِنظر إليها كسيرورة تنخرط فيها الجماهير.

## «عبقرية» الممارسة العملية (البراكسيس)

أما عند ماركس، فنلاحظ هذه القطيعة بوضوح، حيث أن المسألة الأساسية لديه هي أن يكون تحرر الطبقة العاملة من صنعها هي نفسها، نتاج نشاطها الخاص. وقد شرح صديقي دوغان تشيتينكايا(1) ذلك باستفاضة في مداخلته: إذ يُبرز ماركس الدينامية التي تتحرر بها الجماهير، بإرادتها الخاصة، من الشروط القائمة. وبالطبع، لا يعود ذلك ببساطة إلى «عبقريته» -فالعبقرية نفسها، كما كان ماركس يؤكد بخصوص إبداع رسام عصر النهضة رافاييل، هي في نهاية المطاف نتاج الشروط الاجتماعية- بل لأنه يواجه حركة عمالية مزدهرة، من نضالات النسّاجين في سيليزيا، وعمال الحرير في ليون، وانتفاضات 1830-1832 و1848، ولأنه يلاحظ كل ذلك ويجد نفسه أمام طبقة عاملة تنخرط بشكل متزايد في النضال وتتكون داخل المعارك الجماهيرية، فإنه يستطيع تطوير هذا المنظور الخاص بالتحرر الذاتي. ومن ثمّ، فإن هذا المنظور يتغذى أيضا من التجربة العملية. وهنا، إلى جانب الفلسفة الألمانية، والفكر الاجتماعي الفرنسي، والاقتصاد السياسي الإنجليزي، فإن التأثير الحاسم -كما أشار خصوصا إلى ذلك مايكل لوي- للعلاقات الوثيقة، والعمل المشترك، والاتصالات المباشرة مع الجمعيات والمجموعات العمالية خلال إقامة ماركس في باريس، يُعد بالغ الأهمية. يتعلق الأمر هنا بقطيعة سياسية واستراتيجية ومنهجية ذات أهمية كبيرة.

وبالطبع، ينبغي مراعاة هذا الأمر في علاقة مع مفهوم البراكسيس. كيف يمكن للجماهير أن تتحرر من هيمنة البرجوازية؟ وبما أن الأفكار السائدة في أي مجتمع هي أفكار الطبقة السائدة، فكيف يمكن كسر هذه الهيمنة الإيديولوجية؟ يمكن العثور على المؤشر الأكثر أساسية للإجابة عن هذا السؤال في الأطروحة الثالثة حول فيورباخ. إذ يؤكد ماركس وجود سيرورات يتطابق فيها تحول وعي البشر مع تحول الشروط الاجتماعية.

ويتجلى ذلك تحديدا في الممارسة الثورية العملية، أي في النضال الثوري. فبقدر ما ترفع الجماهير رؤوسها وتنخرط في النضال من أجل حقوقها الخاصة، يتحول الوعي. وبقدر ما يتحول الوعي، تقوم الجماهير الواعية بدورها بتغيير الشروط. وهذا يتجاوز التعارض بين «هل تغير الشروط هو الذي يغير الوعي؟» أو «هل الوعي نفسه هو الذي يغير الشروط الاجتماعية؟». في الواقع، يوجد هنا نقاش في آن واحد مع مثالية مجردة ومع شكل من أشكال المادية الساذجة. ينتقدهما ماركس معا، ويدمج بعض جوانب هذين الموقفين، ثم -على مستوى أعلى، بالمعنى الهيغلي لـ «الأوفهيبونغ» (Aufhebung)(2) -يتجاوزهما بقفزة جدلية ليبلور مفهومه الخاص للبراكسيس.

**إن تحوّل وعي الإنسان يوازي تحوّل الشروط الاجتماعية ويتجلى ذلك تحديدًا في الممارسة الثورية، أي في النضال الثوري**

## المجالس كشكل تنظيمي كوني

إذا انطلقنا من هذه القطيعة الأساسية، فيمكن أن تنبثق عنها نقاط عديدة، خصوصا من وجهة نظر استراتيجية. كيف تتحقق، إذن، ممارسات التحرر الذاتي هذه لدى الجماهير؟ تاريخيا، اتخذت دائما شكل تنظيمات على هيئة مجالس، أو سوفييتات، أو لجان. لا أحد يقول للجماهير «افعلوا ذلك على هذا النحو». إنه أمر يحدث جزئيا بشكل غريزي، ومحدد جزئيا بالشروط الملموسة: في اللحظات التي ينفجر فيها الغضب الاجتماعي، وحين يبدأ العمال والعاملات، والذين واللواتي في الأسفل، والمضطهدون/ات في التنظيم؛ تتبين محدودية الأجهزة الأخرى أي الأحزاب والنقابات. فالأحزاب ضيقة أصلا ومُنقسمة بشدة؛ وهي كثيرة العدد - يمكن الحديث عن تعدد الأحزاب. أما النقابات، فهي ليست واسعة بما يكفي. لذلك تظهر المجالس كنموذج في آن واحد مرن، قادر على التكيّف مع ظروف مختلفة، ومنفتح بما يكفي بحيث يستطيع كل فرد، بطريقة أو بأخرى، المشاركة فيه، والتحدث فيه، والانخراط فيه.

تُعدّ ثورة 1905 دون شك المثال الأساسي الأول على ذلك. لكن بعد ذلك، نلاحظ هذه

المجر، 1 مايو 1919، السكان يمرّون تحت قوس النصر في ساحة أندراشي، المزخرف بتماثيل نصفية لكارل ليبكنخت وكارل ماركس.

الظاهرة في سياقات عديدة أخرى: بالطبع في أكتوبر 1917، ثم في الثورة الألمانية، وفي الثورة المجرية، وفي حركة المجالس في إيطاليا. ثم لاحقا في إسبانيا، وفي بوليفيا، وفي الجزائر، وكذلك مثلا مرة أخرى في المجر عام 1956: في كل مكان ينتفض فيه العمال، يقومون أولا بإنشاء هذا النوع من التنظيمات. وكما أشار إرنست ماندل، يمكننا أن نتحدث عن مصادفة مرة أو مرتين؛ وفي المرة الثالثة يصبح الأمر غريبا بالفعل؛ ولكن عندما يتكرر ذلك عشر أو خمس عشرة مرة عبر التاريخ، وعندما يتجه العمال إلى هذا النوع من التنظيم القائم على المجالس في الأوضاع الثورية، فهذا يعني أننا أمام نموذج تنظيمي طبيعي وكوني للطبقة العاملة. وعلاوة على ذلك، فإنه ضمن آلية معينة من التمثيل الديمقراطي، يصبح من الممكن هيكلة هذه المجالس وتنسيقها على مستويات مختلفة - محلية، وإقليمية، ووطنية.

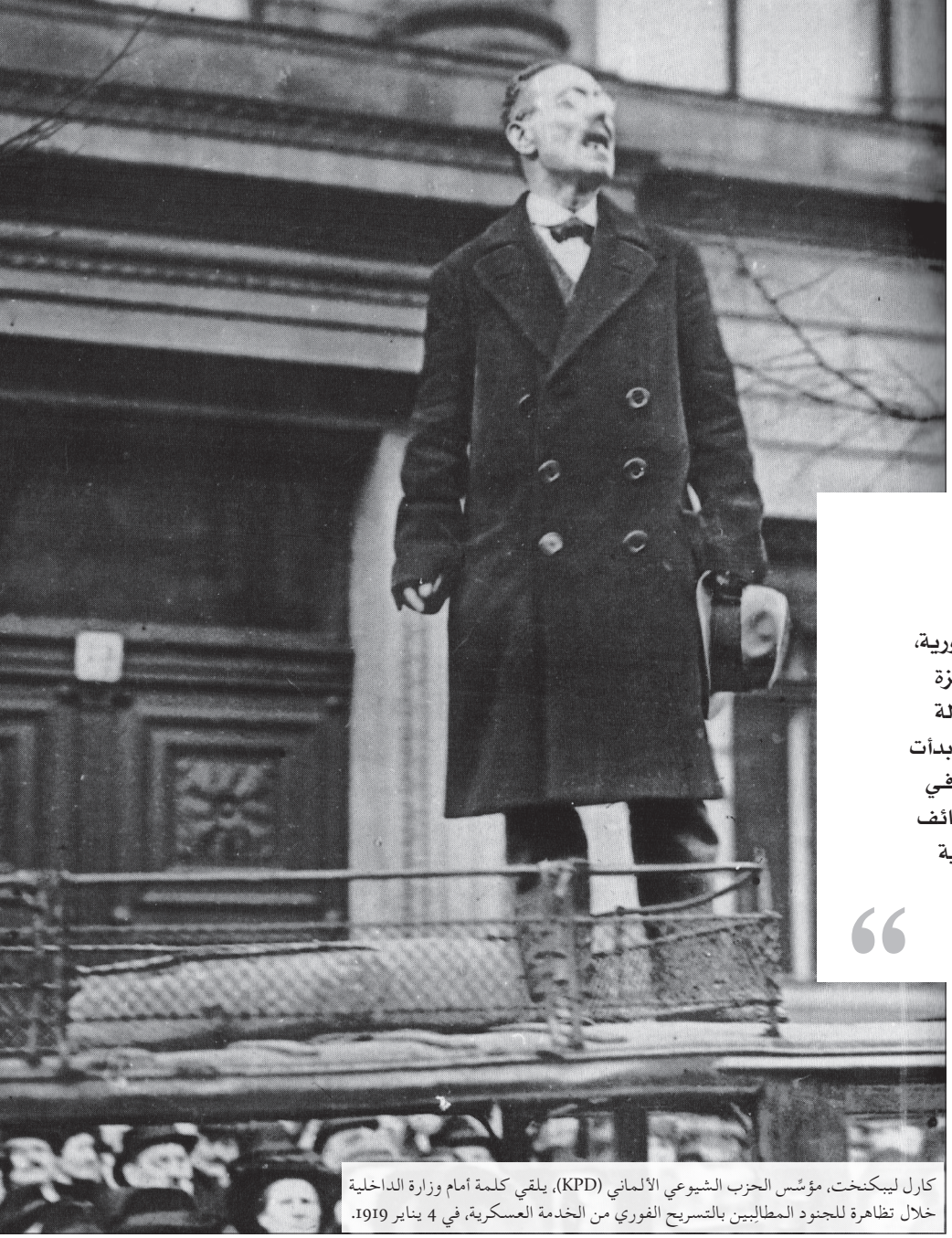

كارل ليبكنخت، مؤسّس الحزب الشيوعي الألماني (KPD)، يلقي كلمة أمام وزارة الداخلية خلال تظاهرة للجنود المطالبين بالتسريح الفوري من الخدمة العسكرية، في 4 يناير 1919.

**انهارت الإمبراطورية، وأصبحت أجهزة الدولة في حالة إفلاس. وبالتالي، بدأت المجالس فعليًا في تولّي مجمل وظائف الإدارات المحلية**

## ثورة المجالس في ألمانيا

بالطبع، تُعدّ ثورتا عام 1905 وأكتوبر 1917 مثالين بالغَي الأهمية، لكنني أود التوقف عند حالتين أقل تناولًا. ففيما يتعلق بالمجالس، ولا سيما المجالس العمالية، فإن المثال الأساسي هو في الواقع الثورة الألمانية. اليوم، لا نحيي اليوم فقط الذكرى الـ108 للثورة الروسية، بل أيضا الذكرى الـ107 للثورة الألمانية: 8 نوفمبر 1918. نحن نحيّي ذكرى أولئك الذين واللواتي صنعوا/ن هذه الثورة وسقطوا/ن من أجلها. إنها بلا شك ثورة هائلة. وهي، في الواقع، الثورة التي كان أكتوبر ينتظرها، والتي كان البلاشفة يأملونها. فقد كانت أنظارهم متجهة دائما إلى هذا الأمر: كان لا بد من اندلاع ثورة أيضا في بلد صناعي، يمتلك طبقة عاملة قوية، حتى لا يبقوا معزولين ومحاصرين.

تمتد هذه الثورة في الواقع من عام 1918 إلى عام 1923، أي حتى هزيمة البروليتاريا الألمانية والشيوعيين الألمان، وحتى خمود الموجة الثورية. لكن الأشهر الأولى كانت حاسمة بشكل خاص. لأن المسألة المركزية في الثورة الألمانية هي الحرب: في الثورات، هناك دائما عامل سياسي خارجي حاسم، غالبا ما يكون احتلالا، أو محاولة انقلاب، أو حربا - وما تنتجه من فقر وبؤس. وهنا أيضا يتعلق الأمر بحرب انتهت، لكنها لا تنجح في أن تنتهي فعليًا. وقد بدأ تشكّل المجالس بين الجنود والبحارة. وما إن نزلوا إلى اليابسة حتى تآخوا مع العمال. وخلال بضعة أيام في مطلع نوفمبر، انتشر هذا الشكل التنظيمي على شكل مجالس في كامل ألمانيا. في كل مكان. تم تشكيل ما يقرب من 10 آلاف مجلس للعمال والجنود. إنه أمر استثنائي. وفي الشوارع، كانت ذاكرة عام 1848 لا تزال حاضرة نسبيا. وهكذا، من جهة، هناك الإضراب العام؛ ومن جهة أخرى،

---

(1) يدرّس دوغان تشيتينكايا في كلية العلوم السياسية بجامعة إسطنبول. وهو مؤلف لعدد من الكتب التي تتناول التاريخ السياسي والاجتماعي لتركيا، والقومية التركية، والفكر اليساري في تركيا، والحركات الاجتماعية، وتاريخ كرة القدم التركية، والحركة العمالية.

(2) Aufhebung هو اسم ألماني يعبّر عن مفهوم مركزي في فلسفة هيغل، ثم ماركس، يصعب ترجمة دلالاته المتنوعة والمتناقضة إلى اللغة الفرنسية. ويصف هذا المصطلح عملية «تجاوز» التناقض الجدلي حيث يتم تأكيد العناصر المتعارضة وإزالتها في آن واحد، وبالتالي الحفاظ عليها في توليفة تصالحية.

الأعلام في الشوارع، والمظاهرات؛ وكان العمال يتسلحون، ويهاجمون الثكنات، فيما كان الجيش ينسحب. ومع انسحاب الجيش، انفتحت إمكانية هائلة لممارسة السلطة من الأسفل. انهارت الإمبراطورية، وأصبحت أجهزة الدولة في حالة إفلاس. ونتيجة لذلك، بدأت هذه المجالس، فعليا، تتولى مجمل مهام الإدارات المحلية.

في خضم هذه الحركة التي استمرت بضعة أيام، بذل الحزب الاشتراكي الديمقراطي (SPD) كل ما في وسعه للسيطرة؛ فقد كان يركض جاهدا خلفها، محاولا اللحاق بها وتولي قيادتها. كان الحزب الاشتراكي الديمقراطي حزبا قويا للغاية، وهو في الواقع اشتراكية ديمقراطية يمينية؛ إذ كان هناك أيضا جناح اشتراكي ديمقراطي أكثر يسارا، هم الاشتراكيون الديمقراطيون المستقلون (USPD). وكانت روزا لوكسمبورغ والسبارتاكيون لا يزالون داخل هذا الجناح في تلك اللحظة، لكن أيضا كاوتسكي وبرنشتاين . وقد أعلن الحزب الاشتراكي الديمقراطي: «الثورة هي ثورتنا جميعا، سنؤسس جمهورية، جمهورية للعمال. فلننشئ تمثيلا أعلى لكل هذه المجالس. ولنؤسس نوعا من الحكومة على طريقتنا». وهكذا، من الناحية الشكلية، قاموا بإنشاء حكومة مستقلة عن الدولة البرجوازية. صوّت الجميع، وشارك فيها كل من الحزب الاشتراكي الديمقراطي والاشتراكيين الديمقراطيين المستقلين. وأُطلق عليها اسم من قبيل «اللجنة التنفيذية للمجالس». لكن لم يتم المساس إطلاقا بجهاز الدولة البرجوازية. فقد بقي كما هو تماما. لم يتغير سوى اسمه.

## استعادة السيطرة الدولتية

سرعان ما تسلّل الاشتراكيون الديمقراطيون إلى داخل المجالس. ووضعوا كوادرهم فيها. وعزّزوا القوة التي كانوا يمتلكونها أصلا، لا سيما داخل مجالس الجنود. استمر الحماس الهائل، وترك الحزب الاشتراكي الديمقراطي السيرورة تأخذ مجراها لبعض الوقت. قدَّموا وعودا قائلين: «سنقوم بتأميم كل شيء». كانت الملصقات تغطي الشوارع ، وتُتخذ قرارات، لكن لاشيء يحدث. وخلال بضعة أشهر، يدرك العمال والعاملات أن شيئا لم يتغير في الواقع. فقد بقي الجهاز كما هو. حتى القيادة العسكرية ظلت في أيدي كبار الضباط السابقين. وأُعيد تشكيل الجيش البرجوازي. وبالتدريج، تم تحويل هذه المجالس إلى مجالس بلدية. وهكذا تم دمجها بالكامل في النظام. أُجريت انتخابات لجمعية تأسيسية، وأُعيد بناء الدولة البرجوازية بالكامل - تحديدا على يد أولئك الذين كانوا يزعمون أنهم يتصرفون باسم الطبقات الكادحة والمجالس العمالية.

**تمت مصادرة أراضي كبار المُلاّك الرجعيين –وأولئك الذين فرّوا– وكذلك مصانع أرباب الصناعة**

بالطبع، كانت هناك قوى تعارض ذلك. هناك شبكة «المناديب الثوريين»، المكونة من عمال المعادن الطليعيين -الذين قاموا بأدورا بالغ الأهمية في الثورة- السبارتاكيون، وكذلك الجناح اليساري من الحزب الاشتراكي الديمقراطي المستقل. وقد جرى قمع هؤلاء بقوة. وكما هو معروف، تم اغتيال قادة سبارتاكيين مثل روزا لوكسمبورغ، وكارل ليبكنخت، وليو يوغيشس. وفي أماكن أخرى، رفضت بعض المجالس تسليم السلاح، فتم سحقها. وبعد ذلك، استمرت الاضطرابات، مع مراحل من صعود وانحسار الحركة الثورية. لكن في النهاية، خمدت كامل دينامية حركة المجالس تدريجيا، دون أن يُمسّ جهاز الدولة البرجوازية فعليا، ودون أن يتم التشكيك الجدي في علاقات الملكية. وقد حدث ذلك تحديدا بفعل حزب عمالي، حزب كان يدعي العمل باسم العمال. وأعتقد أن درس بالغ الأهمية.

**كانت الجمهورية الإسبانية تحظى بدعم عسكري أساسًا من الاتحاد السوفياتي، لكن هذا الأخير لم يكن يرغب أيضًا في قطع علاقاته مع بريطانيا وفرنسا**

## إسبانيا الثورية واللجان

أما مثالنا الآخر فهو إسبانيا. فعندما ننظر إلى الثورة الإسبانية، نرى أن الحرب الأهلية والثورة كانتا متداخلتين بشكل وثيق. فمنذ عدة سنوات، كانت هناك انتفاضات عمالية ثورية. وعلى هذا الأساس، تم تشكيل «الجبهة الشعبية» -أي حكومة تهيمن عليها أحزاب اليسار- وردًّا على ذلك، أطلقت الأوليغارشية وكبار ملاك الأراضي والكنيسة محاولة انقلاب. وتتمثل هذه المحاولة بشكل خاص في تمرد عسكري بقيادة فرانكو. غير أنه بدل أن يتخذ هذا التمرد طابعا مضادا للثورة -أي سحق الحركة العمالية واليسار- فقد أدى، على العكس، إلى تسريع وتيرة الثورة. ففي كل مكان، وفي مواجهة العسكريين، استولى العمال والفلاحون على السلاح. وفي جزء كبير من البلاد، كان جهاز الدولة قد انهار إلى حد كبير، وبدأت اللجان تتشكل. وكان هناك أصلا حركة طبقية شديدة التسييس. ويجب التأكيد هنا خصوصا على التأثير القوي جدا للتيار اللاسلطوي في إسبانيا. يتعلق الأمر بنوع من التنظيم يختلف بعض الشيء: لجان تشكلت سياسيا من خلال المشاركة النشطة للطبقات الشعبية، منظمة وفق الوزن الإقليمي للمنظمات السياسية الجماهيرية. لكن هذه اللجان تظل خاضعة بشكل دائم لرقابة القاعدة. تضم هذه اللجان لاسلطويين، واشتراكيين ديمقراطيين، والحزب الشيوعي الموالي للاتحاد السوفيتي، وأحيانا جمهوريين - خاصة في كتالونيا. تتشكل عشرات الآلاف من اللجان في كل مكان. وكانت تتولى مجمل وظائف الدولة والإدارات المحلية. تم تحويل الكنائس التي لم تُحرق إلى مستشفيات. وحلت المدارس محل القصور الإقطاعية. وجرت مصادرة جميع وسائل النقل. وبالتوازي مع مواصلة المقاومة ضد الفاشية، تمت مصادرة الأراضي في دينامية ثورية كاملة.

توزيع المؤن الغذائية أمام مقر لجنة التموين التابعة للـ CNT-FAI (الاتحاد النقابي الوطني – الاتحاد الأناركي الإيبيري)، سنة 1936.

كان الأمر يتعلق بسيرورة تأميم هائلة. ففي مرحلة أولى، جرى نزع ملكية أراضي كبار الملاّك الرجعيين الموالين لفرانكو -أولئك الذين فروا- وكذلك مصانع الصناعيين. ثم امتدت الحركة تدريجيا، وفي نهاية المطاف تم تأميم معظم الشركات. ويمكن ملاحظة ذلك بشكل خاص في كتالونيا وفي المناطق التي يتمتع فيها اللاسلطويون بوجود قوي. في برشلونة، أصبحت 80% من الشركات ملكية جماعية؛ وعلى مستوى كتالونيا ككل، بلغت النسبة 40%. يتعلق الأمر بموجة ثورية هائلة الاتساع. غير أن هذه الموجة بدأت تدريجيا تُثير قلق قوى مختلفة، لأن بديلا استراتيجيا طرح نفسه: هل سيتم الانتصار على الفاشية عبر الدفاع عن الجمهورية البرجوازية، أم أنه إذا ما اخترنا الوثوق بإرادة الطبقات الشعبية للدفاع عن الجمهورية، فهل ينبغي عندئذ دعم هذه الموجة الثورية؟ وبالطبع، تدخل موازين القوى الدولية في المعادلة. فقد كانت الجمهورية الإسبانية تتلقى دعما عسكريا في المقام الأول من الاتحاد السوفيتي، لكن هذا الأخير لم يكن يرغب أيضا في قطع علاقاته مع بريطانيا وفرنسا. نحن في عامي 1936-1937. ومن ثم، بدأت تصل مطالب من الاتحاد السوفيتي: لا يجب المساس بالملكية الخاصة.

وفي إطار الدينامية الثورية، كانت الميليشيات تعمل وفق مبادئ مساواتية عميقة: فالتحية العسكرية كانت ممنوعة بعد ساعات الخدمة؛ كما أُلغيت الفوارق في الأجور بين الرتب. يتعلق الأمر هنا بممارسات مساواتية تنتشر على نطاق واسع في المجتمع بأسره. لكن، تدريجيا، جرى تقييد كل ذلك.

> **في إطار الدينامية الثورية، كانت الميليشيات تعمل وفق مبادئ ذات طابع مساواتي عميق**

يمكن ملاحظة هذه السيرورة بوضوح في كتاب «تحية إلى كتالونيا» لجورج أورويل، وقد أعاد كين لوتش تصويرها بقوة كبيرة في فيلمه «الأرض والحرية». وفي تركيا، تُرجم هذا الفيلم إلى «الوطن والحرية»، وهو ما يلخص في حد ذاته الجدل الاستراتيجي برمّته. لأن المسألة المركزية ليست «الوطن»، بل الأرض: وبشكل أكثر دقة، إنقاذ «الوطن» عبر مصادرة أراضي الملاكين العقاريين، أي من خلال الهجوم على المِلكية. وهكذا، فإن خطأً بسيطا في الترجمة في تركيا يعكس مجمل التوترات التي حوصرت فيها الحرب الأهلية والثورة الإسبانية.

تم إدماج الميليشيات تدريجيا داخل جهاز الدولة. وأُعلن عدم شرعية جناح أكثر راديكالية، مثل حزب العمال الماركسي الموحّد (POUM) - وهو جناح يساري مناهض للستالينية ومستقل عن الاتحاد السوفيتي. وقد تم اغتيال قادته ومناضليه، وفي مقدمتهم أندريو نين. كما أُدمجت التعاونيات الزراعية والأراضي المُشتركة ضمن إطار قانوني تابع للدولة. وتمت بذلك، شيئا فشيئا، تحييد الدينامية الأساسية واستيعابها. ويمكن ملاحظة مظاهر أخرى لذلك، مثل قرار دفع تعويضات لأولئك الذين تمت مصادرة أراضيهم. وهكذا، جرى تدريجيا إعادة نوع من «قدسية» الملكية الخاصة. وبمجرد سحق الموجة الثورية، سواء بالدم أو عبر المناورات البيروقراطية، أصبحت القوى الفاشية مهيمنة بشكل متزايد. اشتد التدخل الدولي، وبعد عامين، فرض فرانكو سيطرته على كامل إسبانيا الجمهورية وأقام دكتاتورية فاشية.

أعتبر أن هاتين التجربتين تُعدّان من بين أهم الأمثلة الاستراتيجية في تاريخ الحركة العمالية في القرن العشرين، ويتعلق الأمر بنضالات قادرة على تغيير جذري لموازين القوى في عصرهما. ولهذا السبب بالذات، كانت هزيمتهما أكثر مأساوية. وبالطبع، يمكن مناقشة أمثلة أخرى، لكن هاتين الحالتين تُظهران بوضوح خاص أنه إذا لم يتم تفكيك جهاز الدولة البرجوازية، وإذا لم يتم الطعن في علاقات الملكية، فإن الدينامية الثورية التي تحملها حركة المجالس تتعرض للسحق؛ وأن إمكانيات التحرر الذاتي والتسيير الذاتي القادمة من الأسفل -أي إمكانيات الطبقات العاملة، من عمال وفلاحين- تتقلص بشكل كبير؛ وأن النتيجة تكون في نهاية المطاف الهزيمة. لذلك، يجب علينا أن نعود باستمرار إلى هذه التجارب التاريخية للانتفاضات الثورية، وللمقاومات، وللمجالس، وأن ندرسها بعمق، حتى نكون أكثر استعدادا للنضالات القادمة. ■

14 أبريل 2026

# حزب الاشتراكية والحرية PSOL والنضال ضد الفاشية

**خلال المؤتمر المناهض للفاشية، تمكنا من لقاء العديد من الرفاق والرفيقات. نقدم لكم هنا مقابلتين، بالإضافة إلى روابط لمداخلات ومقالات تقييمية للرفاق.**

**يُعد المؤتمر المناهض للفاشية فرصة لتناول دور حزب الاشتراكية والحرية PSOL في النضال ضد اليمين المتطرف في البرازيل، وفي بناء النضالات الاجتماعية وخلق بديل.**

**ماريانا ريسكالي**

**ماريانا ريسكالي عضو في القيادة الوطنية لحزب الاشتراكية والحرية (PSOL)، ومديرة تنفيذية لمؤسسة لاورو كامبوس وماريليل فرانكو، وعضو في القيادة الوطنية لحركة اليسار الاشتراكي (MES).**

**حوار أجراه أنطوان لاراّش.**

**مقابلة مع**
**ماريانا ريسكالي**

**ما هو السياق السياسي البرازيلي منذ حركة مناهضة بولسونارو؟**

كانت المظاهرات كبيرة جداً، وأدين بولسونارو، وهو في السجن، لكننا ما زلنا في وضع سياسي يتسم بتقاطب الشديد. وكما هو الحال في أماكن أخرى من العالم -حيث يطرح ترامب أجندته مستنداً إلى تيار اليمين المتطرف العالمي- يبقى اليمين المتطرف في البرازيل قوياً ويستقطب النقاش. من ناحية، تمثل حكومة لولا حصناً ضد تقدم اليمين المتطرف، لكن من ناحية أخرى، تواجه العديد من الصعوبات لأنها لم تنفذ سياسات كافية لصالح الطبقة العاملة، مما يولد أيضاً استياءً. لذا فإن الوضع السياسي حساس للغاية، ويترتب على ذلك ضرورة توحيد صفوفنا ضد اليمين المتطرف.

**كيف ترى دور الطبقة العاملة في هذه الوضعية؟**

على الرغم من الضعف الكبير للحركة العمالية المنظمة التقليدية، تواصل الطبقة العاملة حشد قواها حول مطالبها المحددة، مثل تخفيض ساعات العمل. وهذا عنصر ساهم بشكل ملموس في تنشيط الحركة العمالية. يهدف المطلب الخاص بتخفيض ساعات العمل إلى إنهاء نظام العمل ستة أيام في الأسبوع مقابل يوم راحة واحد. وقد كانت قطاعات أخرى في طليعة التعبئات في الآونة الأخيرة، مثل حركة الشعوب الأصلية، التي جسدت نضالاً أساسياً ضد خصخصة أنهار الأمازون. إنه موضوع بيئي يمس قطاعاً مؤثراً للغاية في البرازيل، ألا وهو قطاع الأعمال الزراعية. إن خوض نضال ملموس كهذا يؤدي أيضاً إلى نقاش النموذج الذي تطبقه البرجوازية في البلاد وقطاع الأعمال الزراعية... لذا أعتقد أن هذا يساهم في تطوير الوعي بشكل عام وفي النضال ضد اليمين المتطرف.

**كيف ينظر السكان إلى الوضع الدولي والهجمات الإمبريالية في المنطقة؟ هل يربطون ذلك بالوضع الداخلي؟**

إن الهجوم الأمريكي على أمريكا اللاتينية يحيي المطالبة بسيادة البلاد. كما يفتح هذا مجالاً لنا لمناقشة الدور الذي تلعبه الإمبريالية اليوم في العالم، وصعود اليمين المتطرف. كما يساعد ذلك على إجراء نقاش سياسي مع المجتمع ككل، الذي يلاحظ، بشكل عام، أن هناك تقدمًا إمبرياليًا للولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية والعالم بأسره. وهذا يسمح لنا بتعميق هذه المسألة ووضع قضايا كانت ذات أهمية كبيرة في الماضي، مثل النضال ضد منطقة التجارة الحرة للأمريكتين(ALCA)[1]، على جدول الأعمال. هذه قضايا كانت، قبل بضعة عقود، تحشد الكثيرين، وأصبح لدينا الآن مجال لها من جديد. اليوم، تُظهر استطلاعات الرأي أن 70٪ من السكان يعارضون الحرب التي تشنها الولايات المتحدة ضد إيران. كما يحظى الدفاع عن فلسطين ضد الإبادة الجماعية الإسرائيلية بدعم كبير، بفضل التأثير الكبير لأسطول «الصمود» العالمي - وقد شارك ناشطون/ات برازيليون/ات، لا سيما من «حركة من أجل الاشتراكية» MES، في القافلة الأخيرة. في البرازيل، ترتبط مسألة الإمبريالية ارتباطًا وثيقًا أيضًا بمسألة البيئة، وبالدفاع عن الأمازون ضد استغلال غاباتنا ومواردنا الطبيعية الأخرى، مثل النقاش الحالي حول المعادن النادرة. يمكننا دفع توجه مناهض للإمبريالية في هذا السياق.

**هل يمكنك إطلاعنا على النقاشات الدائرة داخل حزب PSOL وقيادته؟**

تأسس حزب PSOL منذ أكثر من 20 عاماً، كحزب وُلد ليكون ثقلاً موازناً لحزب العمال البرازيلي (PT)، في وقت كان فيه هذا الأخير يتكيف مع المؤسسات، ويتخلى عن مشروعه المناهض للرأسمالية، ويتكيف من أجل الحكم. لذلك، وُلد حزب PSOL لإحياء برنامج يساري

والدفاع عن مطالب الطبقة العاملة. في هذا السياق، انضمت في السنوات الأخيرة قطاعات عديدة إلى بناء حزب PSOL، ولا سيما غيلهيرمي بولوس – وهو قائد وناشط منذ فترة طويلة في الحركة الاجتماعية، ولا سيما حركة «بدون مأوى». في الآونة الأخيرة، بدأ تقارباً سياسياً كبيراً مع حزب العمال البرازيلي (PT). وأصبح وزيراً وأميناً عاماً للحكومة، على الرغم من القرار الذي صوت عليه حزب PSOL والذي ينص على أن الحزب لن يشارك في الحكومة. ووفقاً لتحليلنا، لم يقم بدور إيجابي تجاه النضالات والحركات الاجتماعية. وكان بولوس ومجموعته هم من قادوا سياسة تسعى إلى بناء اتحاد بين حزب PSOL وحزب PT. سيكون هذا الاتحاد أداة تلزم الأحزاب المنضمة فيه بالعمل بشكل متضافر لمدة أربع سنوات خلال الانتخابات وفي البرلمان. وبالتالي، في الممارسة العملية، سيعمل حزب PSOL وحزب العمال (PT) والأحزاب الأخرى المكونة للاتحاد مع حزب العمال (PT) كحزب واحد تحت قيادة حزب العمال (PT)، الذي سيكون أكبر حزب في هذا الاتحاد. وهذا يعني بالتالي فقدان الاستقلالية بالنسبة لحزب PSOL وفقدان الدور الذي يلعبه اليوم، أي اتخاذ موقف نقدي مستقل على يسار الحكومة. وقد طرح هذه المسألة للنقاش والتصويت داخل الحزب، لكن مجموعته خسرت هذا التصويت بأغلبية ساحقة: فقد عارض 75% من الحزب هذا الاتحاد مع حزب PT. بعد ذلك، أطلق مبادرة تهدف إلى الانسحاب من PSOL وجذب شخصيات أخرى معه إلى حزب العمال (PT). انتهى به الأمر إلى التراجع، لكن مجموعته أكدت أنه لا يزال ينوي الانسحاب من الحزب والانضمام إلى حزب العمال (PT) بعد الانتخابات. أعتقد أن هناك تحولا يجري حاليًا داخل الحزب، لكونه أصبح أكثر وضوحًا بالنسبة للقطاعات التي كانت تعول على بولوس كقائد للحزب، وأنه لا يتماشى مع المصالح والسياسة التي -في رأيي- يدافع عنها PSOL. لقد انحاز إلى مصالح وسياسة أقرب بكثير إلى تلك التي يتبناها حزب العمال البرازيلي (PT). لذلك أعتقد أن مرحلة جديدة ستبدأ لإعادة تأكيد أهمية استقلالية PSOL، والدور الذي يقوم به الحزب كبديل يساري.

**ما هو دور المؤتمر المناهض للفاشية في بناء منظور موحد وراديكالي؟**

أعتقد أن هذا المؤتمر لعب دوراً مهماً للغاية، لأننا اليوم بحاجة موضوعية إلى بناء جبهة لصد طريق اليمين المتطرف والفاشية. سنمر بعملية انتخابية شديدة التقاطب، في سياق يتسم بالتأثير الكبير للذكاء الاصطناعي وعمالقة التكنولوجيا، ومع ترامب الذي يدعم علناً عائلة بولسونارو. نحن بحاجة ليس فقط إلى تحالف بين الأحزاب على المدى الطويل وفي الانتخابات، بل أيضاً إلى تحالف من القاعدة، متجذر في الحركات الاجتماعية. نعتقد أن حزب PSOL ضروري لهذه السيرورة: يجب أن نجمع بين إعادة انتخاب نوابنا/ات المناضلين/ات -من خلال زيادة مقاعدنا في الكونغرس ومجالس الولايات- وبين العمل على تطوير النضالات الاجتماعية. وقد أدى هذا المؤتمر دوره في توسيع نطاق المقاومة، على الصعيدين الوطني والدولي، بفضل وحدة الأحزاب والحركات المشاركة. وقد جمع المؤتمر أكثر من 100 منظمة شاركت في تنظيمه، و4000 مشارك/ة مسجل/ة من حوالي 40 دولة في جميع القارات، ولعبت الأممية الرابعة وكذلك الشبكة الدولية للجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية CADTM دوراً رائداً وكانا أساسيين في إنجازه. إن التنوع الذي أظهره هذا المؤتمر في هذا الصدد ينقلنا بلا شك إلى مستوى أعلى في النضال ضد اليمين المتطرف. ■

28 مارس 2026

تظاهرة افتتاح المؤتمر المناهض للفاشية.

## لمعرفة المزيد

عديد من المقالات متوفرة على موقعنا حول حصيلة مؤتمر بورتو أليغري.

المقال التقييمي الجماعي لمكتب الأممية الرابعة: «المؤتمر المناهض للفاشية والإمبريالية في بورتو أليغري: تقدمات كبرى، تحديات وفرص».

«المؤتمر الأول المناهض للفاشية في بورتو أليغري: انتصار سياسي» لإسرائيل دوترا.

«بورتو أليغري 2026: تقارب مناهض للفاشية والإمبريالية بين نجاح غير مسبوق وعقبات كبرى» لإريك توسان.

العديد من المقالات النقدية لإيفان دروري زارين.

(1) منطقة التجارة الحرة للأمريكتين (Area of Free Trade of the Americas).

# جنوب أفريقيا:
# الحاجة إلى قيادة جديدة للطبقات الشعبية

**يتناول رفيقُنا مادودا كوبي الرهانات الاجتماعية في جنوب أفريقيا حاليا، والتعبئات الجارية، والحاجة إلى إعادة بناء تنظيم سياسي للطبقات الشعبية بعد ثلاثين عامًا على سقوط نظام الفصل العنصري.**

**حوار مع**
**مادودا كوبي**

**لماذا تعتبر المشاركة في المؤتمر المناهض للفاشية مهمة جدًا بالنسبة لك؟**

أنا سعيد جدًا بالمشاركة في هذا المؤتمر الدولي. وأكثر ما شدّ انتباهي أنه نُظّم بمبادرة من حركات اجتماعية ونقابات وأحزاب سياسية متنوعة. وأعتقد أن الوقت قد حان لبلورة ردود فعل شعبية قاعدية في مواجهة تصاعد السياسات اليمينية في أوروبا، وتنامي الفاشية، وكذلك الدور الذي تضطلع به الولايات المتحدة في أمريكا الجنوبية.

وأشير هنا إلى ما قامت به الولايات المتحدة في فنزويلا، وما تقوم به حاليًا تجاه إيران، فضلًا عن دورها في الحرب على غزة. لا أحد يطالبها بالمحاسبة، وأعتقد أن الوقت قد حان لكي تتحرك الشعوب في تضامن جماعي، وتقول بوضوح: «ليس باسمنا! نحن ندافع عن الإنسانية، ويجب أن يتوقف هذا!».

**كيف ترى دور جنوب أفريقيا في هذا السياق العام؟**

نحن إزاء مرحلة سياسية بالغة الأهمية على المستوى الدولي، حيث أن القانون الدولي قد أصبح في حكم المختفي. كما أن الديمقراطية، بصيغتها المعهودة، تتعرض لهجمات قوية. وقد تمّ التخلي عن التعددية والتعاون بين الدول لصالح منطق «كل دولة لنفسها» وسياسات الترهيب التي تمارسها الولايات المتحدة بشكل خاص.

اتخذت جنوب أفريقيا موقفًا حازمًا من الحرب على غزة، إذ رفعت دعوى ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية. لكنها دفعت ثمن هذا الموقف، حيث فُرضت عليها رسوم جمركية من طرف الولايات المتحدة، كما تعرّض رئيسها للإهانة خلال زيارته إلى الولايات المتحدة من قبل دونالد ترامب.

ومع ذلك، ينبغي أخذ عدة عوامل بعين الاعتبار عند تحليل وضع جنوب أفريقيا، سواء على المستوى الداخلي أو في سياق التحولات العالمية الجارية. فعلى الرغم من أن البلاد تبنّت مواقف تقدمية على الصعيد الدولي، فإن حزب المؤتمر الوطني الأفريقي (ANC) يتجه بوضوح نحو اليمين على المستوى الداخلي. إذ يطبق سياسات نيوليبرالية تقوم على تقليص الإنفاق على التنمية البشرية والخدمات الاجتماعية، ولا يفعل عمليا شيئا لوقف تفكيك القاعدة الصناعية للبلاد.

في السابق، كانت جنوب أفريقيا تفتخر بصناعاتها في مجالات النسيج والصلب والسيارات، غير أن هذه القطاعات تشهد اليوم تراجعًا حادًا، ما أدى إلى فقدان مئات الآلاف من مناصب الشغل.

واليوم، يوجد أكثر من عشرة ملايين عاطل عن العمل، ويعود ذلك بشكل كبير إلى تدهور القطاع الصناعي. فقد أصبح الاقتصاد يعتمد بشكل متزايد على تصدير المواد الخام، وهي موارد تتسم بتقلب أسعارها وضعف مردودها. ويتم تصدير هذه المواد إلى أوروبا، بينما تُصدَّر معها أيضًا فرص العمل.

وقد أنتج هذا الوضع أزمة اجتماعية عميقة: فالبطالة المرتفعة تغذي الجريمة واليأس وتفاقم تدهور الشروط الاجتماعية. كما نشهد تفشيًا غير مسبوق لآفات اجتماعية خطيرة، من بينها العنف الجنسي والجريمة المنظمة، بل وحتى عودة أمراض كان يمكن علاجها سابقا.

وفي الوقت نفسه، تعاني البلديات من عجز حاد في المالية، ما يؤدي إلى انهيار العديد من المجتمعات المحلية. إذ لا يتم جمع النفايات بانتظام، وتنقطع إمدادات المياه بشكل متكرر، والمراحيض العمومية معطلة، فيما تتدفق مياه الصرف الصحي في الشوارع. وتسوء حالات المدارس، وبعضها يفتقر حتى إلى مرافق صحية مناسبة. كما تعاني المراكز الصحية من نقص في الأدوية وندرة الأطباء. ويُجبر المواطنات والمواطنون على الوقوف في طوابير منذ الرابعة صباحًا، ليعودوا في النهاية إما بمسكنات للألم أو دون أي علاج. وبشكل عام، عدد من المجتمعات المحلية في حالة انهيار.

وأعتقد أن هذا الوضع يرتبط بالانزياح العالمي نحو اليمين، وبالتوازي مع تبنّي حزب المؤتمر الوطني الأفريقي لسياسات نيوليبرالية تؤدي إلى تفاقم هذه الأوضاع.

**كيف يتفاعل الشعب مع هذا الوضع؟**

يهتمّ الجنوب أفريقيون، في المقام الأول، بمشكلاتهم الوطنية المباشرة.

فالناس يدركون بوضوح ما يجري على الساحة الدولية، خاصة بفضل وسائل الإعلام. وكثيرون يدركون أن ما يحدث في غزة لا يمكن اختزاله في حرب تقليدية، فالمدنيون فقط، بمن فيهم النساء والأطفال، من يتعرضون للقتل، وهو ما يثير تعاطفًا واسعًا.

لكن في الوقت نفسه، ينشغل الناس يوميًا بصراعهم من أجل البقاء، في ظل احتياجهم للغذاء والسكن والأمن والكهرباء والماء.

وإذا أردنا ربط النضال الفلسطيني بالواقع الجنوب أفريقي، فعلينا أن ننطلق من الشروط المعيشية الملموسة للناس، وأن نبني هذا الربط انطلاقًا منها.

وللأسف، في جنوب أفريقيا، تولّت الجالية المسلمة إلى حدّ كبير قيادة التعبئة حول هذه القضية، وقدّمتها في كثير من الأحيان باعتبارها قضية دينية. ورغم وجود تضامن واسع، فإنه غالبًا ما يبقى محصورًا داخل دوائر ذات خلفية دينية.

ينبغي أن يتغير هذا الوضع. علينا أن نخاطب الطبقة العاملة بأكملها: العاملات والعمال، الشابات والشباب. فالقضية ليست دينية، بل هي قضية

إنسانية وقضية تضامن أممي. ويجب أن يمتد هذا التضامن إلى الأحياء الشعبية وأماكن العمل.

**هل يمكنك التحدث عن التحركات الاجتماعية الحالية؟**

نشهد اليوم بروز جيل جديد داخل الطبقة العاملة. فالأجيال التي خاضت النضال ضد نظام الفصل العنصري تتقدم في السن، وقد حلّ محلها جيل شاب لم يعش تلك المعركة بشكل مباشر.

يواجه هؤلاء الشباب والشابات تحديات كبيرة. فعندما ينظر الكثير منهم إلى المستقبل، لا يرون أي أفق حقيقي. إذ يبلغ معدل البطالة بين الشباب مستويات مرتفعة جدًا — تقارب 80% — وتشكل الشابات نسبة كبيرة من المتضررين. وحتى بين خريجي الجامعات، تظل البطالة واسعة الانتشار.

وفي الوقت نفسه، شهدت الأحياء التي يعيشون فيها تدهورًا كبيرًا.

وقد بدأت بالفعل موجة من التحركات الاجتماعية، إذ شهدت الجامعات مؤخرًا مظاهرات قادها الطلاب والطالبات. فالطلبة مسجلون في الدراسة، لكنهم لا يجدون سكنًا جامعيًا. كما أن المنح والمساعدات المالية الحكومية، التي تُصرف عبر البرنامج الوطني للمساعدة المالية للطلاب، تتأخر كثيرًا أو لا تُصرف إطلاقًا، رغم استمرار مطالبتهم بدفع الرسوم الدراسية.

ونتيجة لذلك، يضطر بعض الطلاب إلى النوم في المراحيض أو في العراء، ما يعرضهم لمخاطر جسيمة في مجتمع يعاني أصلًا من مستويات مرتفعة من العنف.

وهذا ليس أمرًا جديدًا. ففي عام 2015 ظهرت حركة (يجب إسقاط تمثال رودس) Rhodes Must Fall، التي انطلقت من مطلب رمزي يتعلق بتمثال سيسيل جون رودس، لكنها عبّرت في العمق عن إحباطات أوسع، مرتبطة بارتفاع رسوم التسجيل، وإقصاء أبناء الطبقة العاملة من التعليم العالي، واستمرار اللامساواة داخل الجامعات.

وقد تحولت هذه الحركة إلى نضال أوسع، اعتُبر مرحلة جديدة من التحرر، لكنها في نهاية المطاف لم تنجح في بناء روابط متينة مع المجتمعات المحلية أو مع النقابات العمالية.

واليوم، كما أشار الزعيم النقابي زويلينزيما فافي، تشهد جنوب أفريقيا انتفاضات يومية غالبًا ما تمر دون اهتمام يُذكر. وهذه التحركات يغذيها الغضب الشعبي، وتتمحور حول قضايا ملحة مثل المياه والصرف الصحي والرعاية الصحية والسكن.

لكن هذه النضالات تبقى معزولة عن بعضها البعض؛ فهي تنشأ، وتتوسع، ثم تخمد — إما بسبب احتواء جزئي لمطالبها، أو نتيجة القمع، أو بسبب إنهاكها الذاتي. كما أن القيادات التي تفرزها تكون مؤقتة، ولا يتم الحفاظ على الخبرات أو نقلها.

والمشكلة الأساسية لا تكمن فقط في تدهور الخدمات العمومية، بل في طبيعة النظام نفسه. ومن دون تغيير جذري في البنية الاقتصادية والسياسية، ستظل هذه الدورات تتكرر.

ويتمثل التحدي الرئيسي اليوم في مسألة التنسيق، إذ لا توجد أي حركة وطنية قادرة على توحيد هذه النضالات المختلفة. فمنذ عام 1994، فُقد هذا التماسك الوطني.

لقد أصبح المؤتمر الوطني الأفريقي يركز أساسًا على العمل البرلماني، ولم يعد متجذرًا بعمق في النضالات الشعبية. كما أن النقابات باتت تحصر نشاطها في قضايا أماكن العمل فقط، دون ربط كافٍ بالنضالات المجتمعية الأوسع.

ونتيجة لذلك، تعاني البلاد من غياب خطير لقيادة وطنية موحدة، وهي المهمة المركزية التي نواجهها اليوم.

**تعيق القوى الإمبريالية مسارات التنمية. ومن أجل تبني سياسة جديدة مناهضة للإمبريالية، ينبغي بالتأكيد صياغة مطالب ملموسة تتعلق بقضية التنمية. ما رأيك في ذلك؟**

تكمن الإشكالية الأساسية في غياب القيادة والإرادة السياسية لدى حزب م.و.ا.

فجنوب أفريقيا ليست حالة ميؤوسًا منها. فعلى خلاف بعض البلدان، لم ترث البلاد اقتصادًا منهارًا بالكامل بعد التحرر، بل على العكس، فبفعل العزلة التي فُرضت خلال فترة نظام الفصل العنصري، تطورت صناعات محلية كان هدفها تحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي. وبالتالي، نحن أمام قاعدة اقتصادية قائمة يمكن الانطلاق منها والبناء عليها.

غير أن السياسات المعتمدة اليوم لا تساهم في دفع مسار إعادة التصنيع أو تعزيزه.

**مادودا كوبي**

**مادودا كوبي ناشطٌ جنوب أفريقي، وعضو في منظمة «زابالازا (الكفاح) من أجل الاشتراكية»، كما ينشط ضمن منظمة غير حكومية تُدعى «مركز المعلومات والتنمية البديلة».**

**أجرى الحوار أنطوان لاراش.**

يدور اليوم نقاش حول سبل إنعاش الاقتصاد والحدّ من الاعتماد المفرط على تصدير المواد الخام. ومع تزايد الطلب العالمي على المعادن الاستراتيجية، تبرز أمام جنوب أفريقيا فرصة لتوظيف مواردها بشكل أكثر فاعلية واستقلالية.

وفي المقابل، تظل الأولوية هي الاستجابة للحاجات الأساسية للسكان، وفي مقدمتها توفير السكن اللائق.

لنتخيل، على سبيل المثال، إطلاق برنامج وطني طموح يهدف إلى بناء مليون وحدة سكنية سنويًا. مثل هذا المشروع قادر وحده على استيعاب أعداد كبيرة من الشباب العاطلين عن العمل. كما أنه سيحفز الطلب في مختلف القطاعات، من مواد البناء إلى الصناعة التحويلية والخدمات، مما يولّد أثرًا اقتصاديًا مضاعفًا يشمل الاقتصاد ككل.

ومع توفر دخل مستقر لفئات أوسع من السكان، سيرتفع الاستهلاك الداخلي، وهو ما من شأنه أن يعزز النمو الاقتصادي بشكل إضافي. وبهذا يمكن أن يتحول الطلب الداخلي إلى رافعة أساسية للتنمية.

لسنا في حاجة إلى الارتهان فقط لتصدير المواد الخام أو المنتجات الزراعية. فالبلد الذي ينتج الغذاء لكنه لا يستطيع إطعام شعبه، يكون قد أخفق في الوفاء بالتزاماته تجاه مواطنيه. ■

في 29 مارس 2026

# المؤتمر الدولي لمناهضة الفاشية

رافاييل برنابي (الديمقراطية الاشتراكية، بورتو ريكو) يتحدث خلال مؤتمر «التضامن بين الشعوب والنضال ضد الإمبريالية».

جمعت التظاهرة الافتتاحية للمؤتمر حوالي 7000 متظاهر-ة.

يورجِلينا ماتوسيفيتش (رياح الشعب، الأرجنتين) خلال الجلسة العامة الافتتاحية.

إسرائيل دوترا (حركة اليسار الاشتراكي MES-PSOL، البرازيل) خلال اجتماع مناضلي/ات الأممية الرابعة.

سوشوفان دهار (الهند) وعمر أزيكي (المغرب) شاركا في عدة ندوات للشبكة الدولية للجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية CADTM.

سوشوفان دهار:

- جيل Z في حالة تمرد: من دكا إلى كاتماندو
- مناهضة الإمبريالية في زمن صعود الفاشية: تضامن يتجاوز القوى المتنافسة

عمر أزيكي:

- جيل Z 212 في المغرب: تعبير عن أزمة اجتماعية ودينامية جديدة للتسييس
- النضال ضد إنكار التغير المناخي ومن أجل إصلاح زراعي في سياق الأزمة البيئية

مايكل لوي يتحدث خلال تقديم «بيان من أجل ثورة اشتراكية بيئية» للأممية الرابعة.

«مقاومة النساء للسياسات القاتلة للإمبرياليين تقوم على الحفاظ على الحياة»، لبينيلوب دُغان.